

مواجهة عالم غير متكافئ^(*)

مايكل بوراوي^(**)

أستاذ السوسيولوجيا في جامعة كاليفورنيا - بيركلي.

ترجمة: ساري حنفي

ومحمد الإدريسي

مقدمة

إن مواجهة عالم غير متكافئ تتطلب منا تحليل وتفسير هذا العالم، للتأكد من ذلك، ولكن أيضاً لإشراكه في الأمر، ولندرك جيداً أننا جزء من هذا العالم ومسؤولون جزئياً عن هذا اللاتكافؤ. بعبارة أخرى، اللاتكافؤ ليس مجرد شيء خارجي عنا، بل إنه يغزو عالمنا الخاص. لذلك أنطلق من دراسة سوسيولوجية للمجتمع الدولي من منظور اللاتكافؤ أو اللامساواة (Inequality). وبعد ذلك أركز على منظورين لعالم غير متكافئ من خارج السوسيولوجيا: تأكيد البابا فرنسيس ضرورة استبعاد التطرف الأخلاقي من مجتمع السوق، وتأكيد البحوث المبتكرة لـ «ثوماس بيكتي» (Thomas Piketty) اندراج اللامساواة ضمن مجتمع السوق. تعكس وجهتي النظر من اللامساواة العالمية تصاعد أصوات الحركات الاجتماعية منذ الأزمة الاقتصادية لسنة ٢٠٠٨، التي جاءت كرد فعل واسع النطاق ضدّ السوقنة المهيمنة على الرأسمالية الجديدة.

من أجل فهم حقيقة الموجة الثالثة من السوقنة، المعروفة باسم الليبرالية الجديدة، والحركات الاجتماعية المناهضة لها، يجب لفت الانتباه إلى المفهومين الأساسيين لـ «كارل بولاني» (Karl Polanyi) - «السوقنة الوهمية» و«الحركة المضادة» - ونظرية ديناميات الرأسمالية. وأختم بثلاثة تحديات تواجه السوسيولوجيا الكونية المهمة بالحركات الاجتماعية: تطوير نظرية تعبر عن مختلف التجارب العالمية حول السلعة؛ وضع منهجية تعترف بكوننا فاعلين أساسيين في العالم الذي ندرسه؛ تطوير سياسات تدافع عن مختلف الرؤى العالمية، بصورة تأخذ بعين الاعتبار التقاليد السوسيولوجية منذ بداياتها، وتحترم مركزية المجتمع المدني في مواجهة امتداد الدولة والسوق.

(*) في الأصل، هذا المقال هو ترجمة لخطاب رئيس الجمعية الدولية لعلم الاجتماع في مؤتمر يوكوهاما (أب/أغسطس ٢٠١٤). تُرجم عن النص الإنكليزي المنشور، بعنوان: Michael Burawoy, «Facing an Unequal World», *Current Sociology*, vol. 63, no. 1 (2015), pp. 5-34, <<http://csi.sagepub.com/content/63/1/5. abstract>>.

أولاً: اللامساواة في الجمعية الدولية للسوسيولوجيا

اجتمع أكثر من ٦٠٠٠ عالم اجتماع في يوكوهاما (اليابان) من أجل بحث ومناقشة مصادر وأبعاد ونتائج اللاتكافؤ^(١) - باعتباره واحداً من أهم مواضيع السوسيولوجيا. مع ذلك، لم تكن اللامساواة مجرد موضوع للدراسة، نظراً إلى تغييرها المستمر والدائم. إنها تغزو حياة العلماء والمدرّسين. وعلاوة على ذلك، فعندما تصبح السوسيولوجيا عالمية يصبح التراب والإقصاء أكثر حدة.

تعتبر الجمعية الدولية للسوسيولوجيا خير مثال على اللامساواة، حيث يبين الجدول الرقم (١) ارتفاع عدد المشاركين في المؤتمرات والندوات في كل لقاء منذ ٦٥ سنة على إنشاء الجمعية. فقد استقطبت الجمعية الدولية للسوسيولوجيا عدداً كبيراً من الأعضاء والأسماء المعروفين في مجال السوسيولوجيا. وضمن مؤتمرها العالمي لسنة ٢٠١٤ تمّ تمثيل ١٢٠ بلداً، اعتماداً على تصنيف البنك الدولي لإجمالي الدخل القومي للفرد. لذلك نقسم دول العالم إلى ثلاث فئات: الفئة أ (دول ذات دخل مرتفع)، والفئة ب (دول ذات دخل متوسط)، والفئة ج (دول ذات دخل ضعيف).

وتبعاً لهذا التصنيف، نجد أن المشاركين في مؤتمر يوكوهاما يتوزعون كالآتي: الفئة أ ٤٣ بلداً، الفئة ب ٣٤ بلداً، الفئة ج ٤٣ بلداً، لكن ٧١ بالمئة من المشاركين كانوا ينتمون إلى بلدان الفئة أ، و١٩ بالمئة إلى بلدان الفئة ب، في حين ينتمي ١٠ بالمئة من المشاركين إلى بلدان الفئة ج.

الجدول الرقم (١)

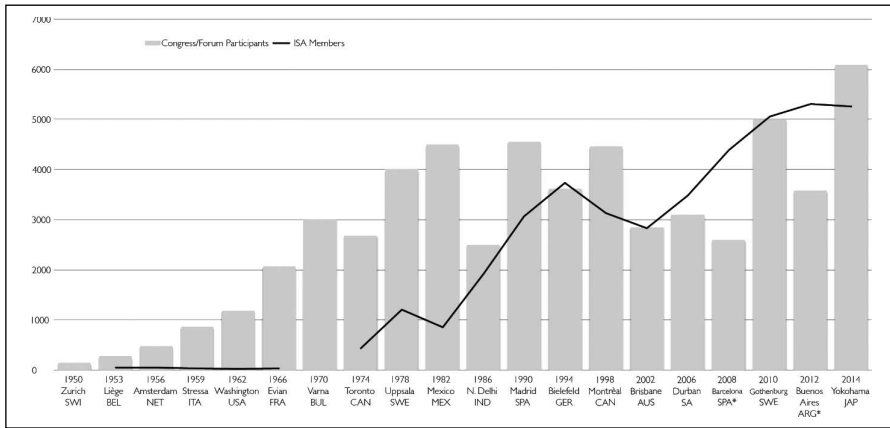
وهمية السلع كمصادر للحركات الاجتماعية

السلعة (Commodification)	الحرمان من السلعة (Excommodification)	
المال (ديون)	العمل (وَقْتِي وَعَرَضِي)	اللامساواة
المعرفة (الخصخصة)	الطبيعة (تدمير)	السلب

(١) أعطى هذا التوصيف خلال المؤتمر الثامن عشر للجمعية الدولية للسوسيولوجيا الذي عقد في يوكوهاما، اليابان، ١٣ - ١٩ تموز/يوليو ٢٠١٤. وكان الموضوع الرئيسي لهذا المؤتمر هو «مواجهة عالم غير متكافئ: تحديات سوسيولوجيا كونية»، وهو ما ركزت عليه الجلسات العامة ولسات لجان البحوث الخمسة والخمسون، وتمحور النقاش حول خمسة كتب اختيرت لهذه الدورة: *The Killing Fields of Inequality* لغوران ثيربورون؛ *Constitution* لكالبانا كانابيران؛ *Life as Politics: How Ordinary People Change the Middle East* آصف بيات؛ *For the Decolonization of the Occident* لبوافينتورا دي سوزا سانتوس؛ و *Gender: How Gender Inequality Persists in the Modern World* لسيسيليا ريدجواي.

تعكس خريطة اللاتوازن في تنمية السوسولوجيا في جميع بقاع المعمور، اللامساواة في التعليم العالي العالمي، الذي يرتبط بدوره باللامساواة باستمرار لاتكافؤ مستويات التنمية الاقتصادية^(٢).

الشكل الرقم (١) توزيع العضوية الفردية والمشاركة في منديات ومؤتمرات الجمعية الدولية للسوسولوجيا (١٩٥٠ - ٢٠١٤)



(* تشير إلى منتدى بدلاً من مؤتمر.

المصدر: ISA's Madrid Secretariat.

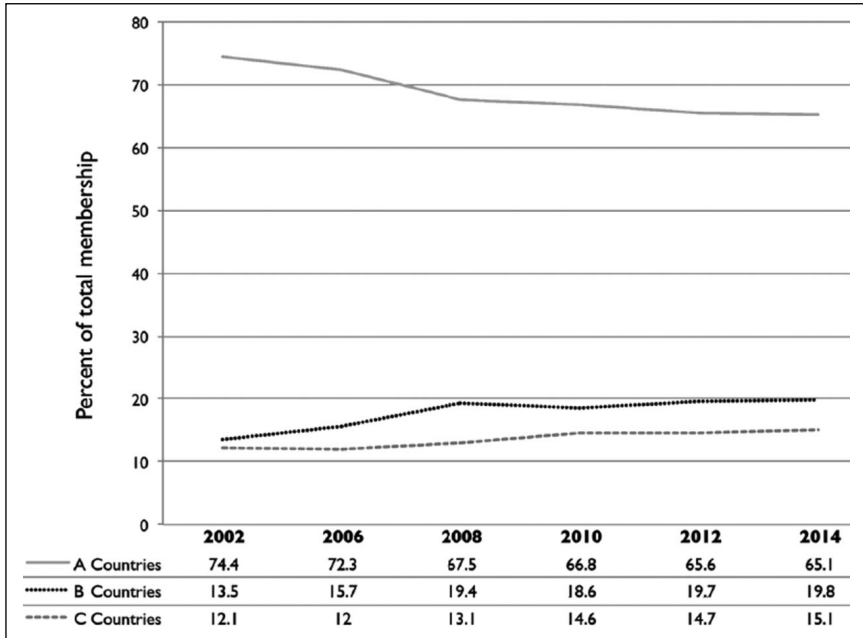
يتعلق الأمر بلاتكافؤ خفي عالمياً، لكنه يعكس بقدر كبير من الأهمية اللامساواة بين الدول؛ بين النخب العالمية التي تتحمل نفقات الأعمال الدولية، وعلماء الاجتماع المحليين

(٢) جمع «مارغنون» و«أوردوريكا» (Marginson and Ordorika, 2011) أدلة مثيرة للاهتمام حول هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على مجال البحث والتعليم العالي العالمي. فالميزانية المخصصة للتعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية تفوق سبعة أضعاف نظيرتها في اليابان، وهي ثاني دولة أكثر إنفاقاً على البحث والتعليم العالي على القائمة (٣٥٩,٩) تريليون دولار للولايات المتحدة مقابل ٥١,١ تريليون لليابان). ومن حيث النتائج تظل الهوة بين الولايات المتحدة وباقي دول العالم واسعة جداً. في سنة ٢٠٠١ نشر العلماء والباحثون في العلوم الاجتماعية في الولايات المتحدة ٢٠٠٨٧٠ ورقة في «الدوريات الكبرى»، تليها اليابان ٥٧٤٢٠ ورقة؛ المملكة المتحدة ٤٧٦٦٠؛ ألمانيا ٤٣٦٢٣؛ فرنسا ٣١٣١٧؛ والصين ٢٠٩٧٨. وعندما يتعلق الأمر بكبار الباحثين نجد الولايات المتحدة تملك ٢٨٣٥ باحثاً متفوقة بثمانية أضعاف على المملكة المتحدة التي تحتل المرتبة الثانية. أنتجت الولايات المتحدة حوالي ثلث المواد العلمية العالمية خلال سنة ٢٠٠١ بنسبة ٤٤ بالمئة من الاستشهادات. من الواضح أن الأمر لا يتعلق بمسألة الخطوة، لكن يميل علماء الاجتماع الأمريكيون إلى الاعتماد على بعضهم البعض. تستند هذه الأرقام إلى افتراضات اعتباطية ولكنها، مع ذلك، أساسية لتحديد المجال العلمي - توزيع المكافآت، أشكال الاعتراف، قواعد المنافسة ورهانات الصراع.

الذين يعانون سُحاً في الموارد. وبغض النظر عن المكان الذي جاؤوا منه، يظل القادرين على حضور مؤتمرات الجمعية الدولية للسوسيولوجيا هم ممن ينتمون إلى الطبقة العليا فقط. بالعودة إلى أعضاء الجمعية الدولية للسوسيولوجيا، نجد أن ٦٥ بالمئة منهم ينتمون إلى بلدان الفئة أ، و٢٢ بالمئة ينتمون إلى بلدان الفئة ب، و١٣ بالمئة ينتمون إلى بلدان الفئة ج. مرة أخرى، نجد أن رسوم العضوية غير متكافئة أبداً بالنسبة إلى أعضاء بلدان الفئتين ب وج. مع ذلك، فإن الشكل الرقم (٢) يبيّن انخفاضاً طفيفاً في عدد أعضاء بلدان الفئة أ: من ٧٤ بالمئة في سنة ٢٠٠٢ إلى ٦٥ بالمئة سنة ٢٠١٤.

الشكل الرقم (٢)

توزيع أعضاء الجمعية الدولية للسوسيولوجيا
على مختلف بلدان العالم بحسب السنوات



المصدر: المصدر نفسه.

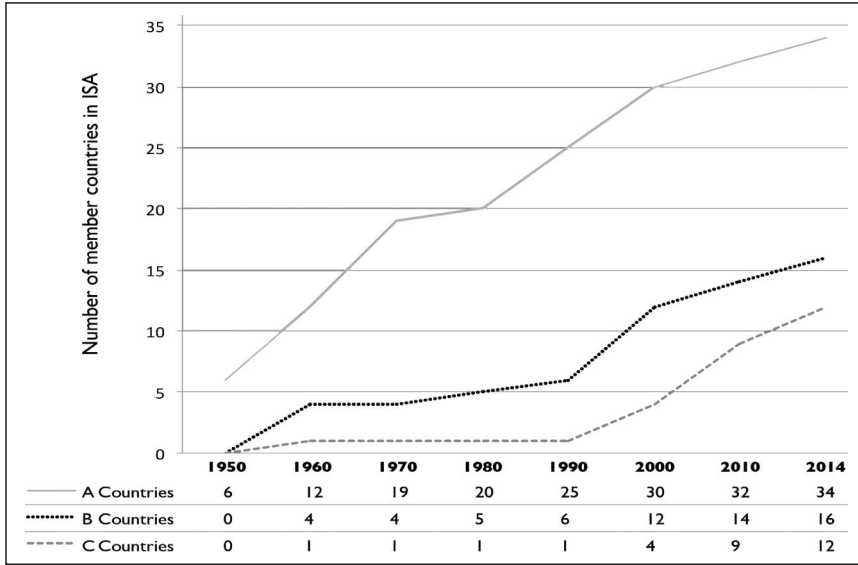
ويبيّن الشكل الرقم (٣) بعض التقدّم في عضوية الجمعية الوطنية. لقد ولّت تلك الأيام التي كان فيها عدد أعضاء الجمعية الدولية للسوسيولوجيا محصوراً في المئات من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية مقابل عدد قليل ينتمون إلى الكتلة السوفياتية.

نطمح إلى أن تستقطب الجمعية الدولية للسوسيولوجيا بشكل متزايد علماء اجتماع من مختلف البلدان حتّى تصبح أكثر تجانساً، وأكثر وعياً بالفوارق الداخلية الخاصة. في سنة ٢٠١٤ تمّت إعادة انتخاب اللجنة التنفيذية للجمعية، وشملت ١٣ من بلدان الفئة أ (٦٢ بالمئة)،

وه من بلدان الفئة ب (٢٤ بالمئة)، و٣ من بلدان الفئة ج (١٤ بالمئة)، بشكل يعادل تقريباً تركيبة الأعضاء. بعد ذلك، وفي السنة نفسها، أصبح ٤٨ رئيساً للجان البحث - القلب النابض للجمعية الدولية للسوسولوجيا - ينتمون إلى بلدان الفئة أ (١٣ من أمريكا الشمالية، و٢٥ من أوروبا، والـ ١٠ المتبقون من بلدان أخرى) مقارنة بـ ٧ من بلدان الفئة ب، و١ من بلدان الفئة ج^(٧). ويبدو أن هذه التمثيلية غير متماثلة، الأمر الذي يعكس مرة أخرى مركزية الموارد البحثية في دول الشمال. وإذا اعتمدنا على جنسية الحاصلين على درجة الدكتوراه بدل بلد الإقامة لوجدنا التوزيع يعرف تفاوتات جمة.

الشكل الرقم (٣)

تطور الجمعيات القومية في الجمعية الدولية للسوسولوجيا



المصدر: المصدر نفسه.

ركّزت الجمعية الدولية للسوسولوجيا جهودها على مرّ السنين لجذب علماء الاجتماع من البلدان الأقل تمثيلية، بأسعار تفضيلية في رسوم التسجيل والعضوية، على أساس بلد

(٣) في ما يتعلق بمسألة النوع، تضم اللجنة التنفيذية لولاية ٢٠١٤ - ٢٠١٨، ١٥ من النساء و٦ من الرجال، ويتوزع رؤساء اللجان إلى ٢٨ من الرجال و٢٧ من النساء. كان في عداد المسجلين في مؤتمر يوكوهاما نحو ٥٢ بالمئة من النساء. وبالنسبة إلى الوحدات الوطنية، كان هناك أكثر من ١٠٠ مسجل توزعت نسبة النساء ضمنهم بشكل ضعيف، فكانت ٤١ بالمئة من هولندا والصين، و٤٤ بالمئة من اليابان، و٤٦ بالمئة من الهند، في حين سجلت أعلى النسب ٦١ بالمئة من البرازيل، و٦٣ بالمئة من روسيا وأستراليا. وبالتالي، أصبح التوزيع العام للنوع خلال مؤتمر الجمعية الدولية للسوسولوجيا على قدم المساواة، لكن هذا لا يخفي أن اختلال التوازن بين الجنسين لا يُستعان به داخل البلدان.

الإقامة، وامتيازات كثيرة للطلبة. في البداية، كانت اللغتان الإنكليزية والفرنسية هما اللغتان الرسميتان للجمعية الدولية للسوسولوجيا، لكن بعد احتجاجات حادة في المؤتمر الأوّل في أمريكا اللاتينية (مكسيكو سيتي في سنة ١٩٨٢)، أصبحت الإسبانية اللغة الثالثة للجمعية، ولو بعد نحو ثماني سنوات في مؤتمر مدريد (Platt, 1998: 37). ولا تزال هناك هيمنة واضحة للغة الإنكليزية في مختلف الإجراءات، وحتى المجالات الرسمية ناطقة كذلك باللغة الإنكليزية، الأمر الذي يعطي ميزة للناطقين باللغة الإنكليزية. وبحكم كونها اللغة الثانية، بعد اللغة الأم، الأكثر شعبية، أصبحت اللغة الإنكليزية اللغة المشتركة والمستخدم على نطاق واسع.

أنشأت الجمعية الدولية للسوسولوجيا في السنوات الأخيرة عوالم رقمية تهدف إلى جعل السوسولوجيا في متناول علماء الاجتماع في كل مكان من دون الحاجة إلى حضور الاجتماعات المكلفة في جميع أنحاء العالم. وكان القصد من وراء ذلك هو بناء مجتمع افتراضي عالمي مع شبكات «البلوغ» (Blogs) في ظلّ الأزمات التي تعرفها الجامعات، باعتبارها منصات تمثل نمطاً من الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، يكمن في:

- إجراء مقابلات مسجلة مع علماء الاجتماع البارزين؛
- عقد ندوات دولية مثل تلك المتعلقة بسوسولوجيا المشاركة العامة والسوسولوجيا الكونية؛
- إنشاء موقع على شبكة الإنترنت لنشر ملخصات رسائل الدكتوراه؛
- مجلة الجمعية الدولية للسوسولوجيا (حوار كوني) التي تصدر أربع مرات في السنة، وبـ ١٤ لغة، فضلاً عن موقع «sociopedia.isa» الذي يضم الموسوعة الدولية للجمعية الدولية للسوسولوجيا، وكذلك موقع المقالات المنشورة على شبكة الإنترنت «eSymposium».
- إنها مجهودات مشتركة لبناء مجتمع واسع النطاق. لكن في الواقع، يعكس ضعف تفعيلها اللامساواة الذي يسيطر على جمعيتنا.

كتلخيص للتوجهات المذكورة أعلاه، يمكننا أن نستشف وجهين للامساواة التي تعصف بالجمعية الدولية للسوسولوجيا. من ناحية، كلما أصبحنا أكثر شمولية وامتداداً، أصبحنا أكثر وعياً من أولئك الذين تركوا في الخارج. إن رفض النموذج النخبوي وإعطاء الانطلاقة للجمعية الدولية للسوسولوجيا في وجه كل علماء الاجتماع في العالم، أفرز استبعاداً أكثر مدعاة إلى القلق والنقاش^(٤). إن زيادة الإدراج الواعي أو غير الواعي للتراتبيات الهرمية

(٤) خلال المؤتمر الثامن عشر في يوكوهاما، حضر الرؤساء الستة السابقون للجمعية الدولية للسوسولوجيا - مارغريت أرشر (غيايبا)؛ ت. ك. أومين؛ إيمانويل والرشتاين؛ ألبرتو مارتينيلي؛ بيوتر شتومبكا؛ ميشال فييوركا - من أجل تقييم حصيلة ٦٥ سنة من وجود الجمعية الدولية للسوسولوجيا والعمل على استشراف المستقبل. عمل الرؤساء السابقون على استقطاب عدد كبير من علماء الاجتماع من مختلف بلدان العالم: كان هناك بعض الحنين إلى تلك الأيام، عندما كانت الجمعية الدولية للسوسولوجيا نادياً لنخبة من العلماء المشهورين، في حين انتقد البعض الآخر فشل الانفتاح الدولي. كما تمّ التطرق إلى تحدي الاعتراف باللغات المشتركة - وهو التحدي الأكثر صعوبة في ظلّ تزايد استعمال اللغة الإنكليزية على نطاق واسع باعتبارها لغة مشتركة.

التي لا تزال تتعمق داخل المنظمة. ويشكّل الإقصاء واللامساواة توأمين من القوى يعكسان صورة مصغرة من اللامساواة على الصعيد العالمي. كما نرى من جانبنا أنه يجب دراستهما في ترابطهما الدينامي؛ إذ يتم من خلال هذه الحلقة المفرغة تعزيز اللاتكافؤ الذي يؤدي بدوره إلى مزيد من الاستبعاد.

لتبيان هذين التصورين المختلفين للامساواة، أبدأ بتحليل الخطابات الأخيرة للبابا فرانسيس والاقتصادي توماس بيكتي (Thomas Piketty). لم يأت تكسير الموروث الكنسي المحافظ والتفكير الاقتصادي من العدم، بل يعكس موجة من الاحتجاجات التي تلت الأزمة الاقتصادية لسنة ٢٠٠٨. ولفهم هذين النوعين من اللامساواة من الضروري الخوض في المعنى الذي حملته هذه الحركات الاجتماعية، وفرضيتي هي أنه من الأفضل الاستعانة بنظرية كارل بولاني (Polanyi, 2001 [1944]) لاستكشافها حول السوق الوهمية وتحليله لأصولية السوق وفكرة الحركة المضادة من خلال عمله الكنسي «التحوّل العظيم» (The Great Transformation). وأود أن ألفت الانتباه إلى عدم وجود نظرية حول الدينامية الرأسمالية التي يمكنها تفسير انحسار وتدقق السوق، باعتبارها القوة الدافعة وراء الحركات. وأختم بالربط بين إعادة تنظيم التحوّل الكبير والتحديات الثلاثة التي تواجه السوسيولوجيا الكونية: أن تكون سوسيولوجيا للعالم، لكن أن تكون في بعض الأحيان سوسيولوجيا في العالم ولأجل العالم.

ثانياً: من البابا فرانسيس إلى توماس بيكتي

خلال السنوات الأربع الماضية، حقق موضوع اللامساواة (Inequality) بروزاً هائلاً في النقاش العام، وغالباً من أماكن غير متوقعة. لقد أدان قداسة البابا فرانسيس - الذي انتخب في آذار/مارس ٢٠١٣ كأول باباً يسوعي، وهو أول بابا من الأرجنتين، وحتى من الجنوب العالمي - اللامساواة بشدة.

في غضون ستة أشهر من انتخابه، ألقى أول خطبة رسولية له (Francis, 2013: 52-75)، وقد شملت الأطروحات التالية عن اللامساواة.

١ - لا لاقتصاد اللامساواة والإقصاء. وكما أنّ هناك وصية من الوصايا العشر هي: «لا تقتل»، لوضع حدّ واضح للحفاظ على قيمة الحياة البشرية، فاليوم علينا أيضاً أن نقول: «لا» لاقتصاد الإقصاء واللامساواة. هذا الاقتصاد يقتل. كيف يمكن أن نهمل خبر موت شخص مسن بلا مأوى، ولكن تصدح الأخبار عندما يفقد سوق الأسهم نقطتين؟ هذه حالة من الإقصاء. يمكننا أن نستمر في الوقوف متفرجين عندما يتم طرح الطعام بعيداً في حين أن الناس يتضورون جوعاً؟ هذه حالة من اللامساواة. كلّ شيء اليوم يأتي بموجب قوانين المنافسة والبقاء للأصلح. ونتيجة لذلك، يجد الجماهير أنفسهم مستبعدين ومهمّشين: من دون عمل، من دون إمكانات، ومن دون أي وسيلة للهروب... المقصيون (Excluded) هم ليسوا «المستغلون»، ولكنهم المنبوذون، وهم «البقايا».

٢ - لا لاقتصاد التنقيط (Trickledown Economics). يستمرّ بعض الناس للدفاع عن نظريات التنقيط التي تفترض أن النمو الاقتصادي، بتشجيع من السوق الحرة، سينجح حتماً في تحقيق المزيد من العدالة والشمولية (Inclusiveness) في العالم. هذا الرأي الذي لم تؤكده أبداً الوقائع، ويعبر عن ثقة ساذجة وعمياء في الخير بواسطة تلك القوة الاقتصادية الدافعة، وفي النفع «المقدس» من النظام الاقتصادي السائد.

٣ - لا لعبادة المال. يرجع أحد أسباب هذا الوضع في علاقتنا بالمال، حيث قبلنا بهدوء سيطرته على أنفسنا ومجتمعاتنا، لقد خلقنا أصناماً جديدة. عادت عبادة العجل الذهبي القديم بثوب جديد، وبلا رحمة، في وثنية من المال ودكتاتورية اقتصاد مجرد ومادي يفتر إلى البعد الإنساني الحقيقي.

٤ - لا لطغيان الربح. في الوقت الذي تنمو مَدَاخِيل الأقلية باطراد، وبالتالي تشهد مزيداً من الاتساع تلك الفجوة التي تفصل بين الأغلبية وبين الأقلية المتعمّعة بالسعادة والرخاء. هكذا ولد الاستبداد الجديد، غير المرئي، وغالباً ما هو افتراضي (Virtual)، الذي هو من طرف واحد، وبلا هواده، يفرض قوانين هي قواعده الخاصة... يقف هذا النظام الذي يميل إلى التهام كل شيء أمام زيادة الأرباح، حتّى لو كان هشاً، مثل البيئة، فاقداً للمناعة أمام مصالح السوق المؤلّهة التي أصبحت القاعدة الوحيدة.

٥ - لا للامساواة التي تولد العنف. نسمع اليوم في العديد من الأماكن دعوة إلى مزيد من الأمن. ولكن حتّى يتم عكس الإقصاء واللامساواة في المجتمع وبين الشعوب، سيكون من المستحيل القضاء على العنف... عندما يكون مجتمع ما، سواء كان محلياً أو وطنياً أو عالمياً، على استعداد لتترك جزء منه على الهامش، من دون برامج سياسية، فإن اكتفائه فقط بالإنفاق على الموارد المعنية بإنفاذ القانون أو إنشاء أنظمة المراقبة، لا يمكن أن يضمن له الهدوء إلى أجل غير مسمّى. ليست القضية ببساطة أن اللامساواة تثير ردّ فعل عنيفاً من المستبعدين من النظام، بل هي أن النظام الاجتماعي والاقتصادي ظالم من جذوره.

٦ - لا للنظام المالي الذي يحكم بدلاً من أن يخدم. وأنا أشجع الخبراء الماليين والقادة السياسيين على التفكير في قول أحد الحكماء من العصور القديمة: «إن من لا يتقاسم الثروة مع الفقراء، هو يسرقها منهم ويجعل معيشتهم صعبة. هذه الثروة ليست خاصة بنا لنحتفظ بها، ولكنها لهم». يتطلب الإصلاح المالي الحساس لمثل هذه الاعتبارات الأخلاقية تغييراً جذرياً في النهج من جانب القادة السياسيين... المال يجب أن يخدم، لا أن يحكم!

هذا هو برنامج جذري يليق بكتابات ماركس المبكرة، وهو بلا شك من وحي لاهوت التحرير (Liberation Theology). من البعدين اللامساواة - الإقصاء والدمج غير المتكافئ (Unequal Inclusion) - يركّز البابا بوضوح على الأوّل. توطر الأطروحة الأولى نظريته مع تركيز واضح على الإقصاء الذي تمّ تجاهله من قبل الاقتصاد التقليدي (الأطروحة الثانية)، وهي متجذرة في عبادة السوق (الأطروحة الثالثة)، ومدفوعة الربح (الأطروحة الرابعة)، الأمر الذي أدى إلى العنف (الأطروحة الخامسة)، وهي تدعو إلى التنصّل من نزع الملكية (الأطروحة السادسة). يميز البابا صراحة بين المقصيين والمستغلين، ولو أن هناك، بالطبع،

ارتباطاً وثيقاً بينهم. هناك خزان دائم التوسع من العمالة الفائضة المتقلة، وهو يكثف الاندماج غير المتكافئ، ويضعف قدرة المستغلين لمعالجة استغلالهم.

لقد جاء نقد الإقصاء هذا من جنوب العالم، حتى لو كان هو حقيقة واقعة على نحو متزايد في الشمال أيضاً، مع إنشاء غيتوهات للأقليات العرقية التي تعيش في ظروف يحكمها القلق والمستقبل المجهول وهي ظروف تزحف لتعميق الهرمية الاجتماعية - الاقتصادية^(٥). أما في ما يتعلق بالوجه الأخر من اللامساواة - الإدماج غير المتكافئ (Unequal Inclusion) - فننتقل إلى مصدر آخر، ولكنه غير متوقع. إن معظم الاقتصاديين لا يقلقهم شأن اللامساواة والناشئة، كما هو الحال من العودة إلى «الإنتاجية الحدية» (Marginal Productivity) أو الاستثمار في رأس المال البشري الذي اعتبر أنه نتيجة عادلة وحتمية للنمو الاقتصادي. ولكن، اليوم، ظهرت سلالة جديدة من الاقتصاديين النقديين (Heterodox)، بما في ذلك جيمس غالبريث (Galbraith, 2012) والحائزين جوائز نوبل، مثل جوزيف ستيجليتز (Stiglitz, 2012, and Sen, 1995) الذين يسيرون إلى الأسواق الجامحة كمصدر لإعاقة الاقتصاد وتساعد اللامساواة. لكن في عام ٢٠١٤، سرق الاقتصادي الفرنسي الشاب توماس بيكتي (Piketty, 2014) الأضواء من الكبار مع صدور كتابه الشهير: رأس المال في القرن الحادي والعشرين (*Capital in the Twenty-first Century*). ومن الغريب أنه كان مفترضاً من هذا الكتاب المؤلف من ٦٠٠ صفحة (والممتع نوعاً ما) أن يأسر مخيلة، لا العالم الأكاديمي فقط بل عالم الأعمال والسياسة أيضاً.

لقد جمع بيكتي ومعاونوه مجموعات من البيانات الأصلية الواسعة النطاق، ووثقوا قرنين ونصف القرن من الدخل والتفاوت في الثروة لمجموعة متنوعة من البلدان، ليس فقط الولايات المتحدة وأوروبا، ولكن أيضاً العديد من الاقتصادات النامية الرئيسية. وتشير البيانات إلى أن الفترة ما بين الثلاثينيات والسبعينيات من القرن العشرين، كانت شذوذاً في تراجع اللامساواة الناجمة عن الحروب والأزمة الاقتصادية، وأن اللامساواة لم تظهر في العقود الأخيرة، بل استأنفت مسارها التصاعدي منذ القرن التاسع عشر، كما لم تظهر أي علامة على إمكانية عكس هذا الاتجاه. ويدعو هذا الأمر إلى العودة إلى الرأسمالية الإرثية (Patrimonial Capitalism) من الماضي، استناداً إلى الإرث غير المقيد نسبياً من الامتيازات والثروة. لقد تحدت هذه الأطروحة الافتراضات الأساسية في الاقتصاد النيوكلاسيكي، ودعت بالتالي إلى نظريات جديدة للرأسمالية. ومع ذلك، يقتصر تحليل بيكتي على بُعد واحد من اللامساواة: الدمج غير المتكافئ داخل الرأسمالية. لقد أدت طبيعة بياناته المستمدة من سجلات الضرائب، وحرصه على الآثار الداخلية للسوق، والتركيز أساساً على الدول الغنية، إلى حصر تحليله على الوضع التفاضلي لأولئك المنخرطين ضمن السوق أكثر مما كان عليه تحليلاً للمقصيين عنه.

(٥) عبر كلاوس دور (Dörre, 2010 and 2012) عن كون جدلية الإقصاء واللامساواة تفترض شكلاً جديداً ومحدداً في ظل الرأسمالية المالية من خلال ما يسميه «Landnahme» أو يمكن أن نقول السلب الذي أنتج أكثر من أي وقت مضى تراكم رأس المال ذي الاتجاه الواحد وأكثر حدة، أو ما يسميه بالاستغلال الثانوي من جهة أخرى. ولتعميق النقاش انظر: (Harvey, 2006).

كانت اللامساواة حكرًا على علم الاجتماع، ولكن قداسة البابا والاقتصاديين الجدد سرقوا الأضواء، وجعلونا خلف حلبة المسرح، إلا أنهم ليس لديهم إجابات حقيقية للمشاكل المطروحة: البابا يدعو إلى أخلاق جديدة والمحبة والتعاطف، ولكن حتى الآن - وليس لعدم وجود محاولات - لم يستطع العمل كثيراً حول موضوع التستر على الفضائح الجنسية أو مواقف الكنيسة المحافظة من مسائل مثل المثلية الجنسية، ووسائل منع الحمل، والطلاق، والإجهاض. إنه راديكالي في المسائل الاقتصادية، ولكنه وجد صعوبة في تحقيق تقدّم في المسائل الاجتماعية.

ومع ذلك، وكما سأناقش، إن هذا هو بالضبط ما سوف يظهر لدى العالم الاجتماعي، وهو تحدي اللامساواة، سواء أكان ذلك بطريقة الدمج غير المتكافئ أم بطريقة الإقصاء. يقدم بيكتي، من ناحية أخرى، الحلول التي تدور حول فرض ضرائب على الأغنياء، ومكافحة الثراء الفاحش، ولكن من أين تأتي الإرادة السياسية لفرض مثل هذه الضرائب؟ فهو لم تكن لديه نظرية في السياسة، ولا نظرية بشأن الدولة، ولا نظرية تتعلق بالحركات الاجتماعية، ولا نظرية للثقافة. وقبل كل شيء، لم تكن لديه نظرية للرأسمالية، بل كانت لديه صيغة وأفكار حول تفاقم اللامساواة، ولكن العوامل الكامنة وراء المتغيرات (معدلات العائد على رأس المال والنمو الاقتصادي) بقيت غير مفسّرة. إنه غيّر اتجاهه بين اللاهتية الراديكالية (كل شيء ممكن) والإمبيريقية الراديكالية التي تفترض أن العالم سيستمر فقط كما هو.

نحن سوسيولوجيون. لا نبدأ من الموعظة الأخلاقية، ولا ننتهي مع خارطة سياسية، ولكن نشغل أنفسنا مع الحركة الحقيقية لأناس حقيقيين في العلاقات الحقيقية، كما أنهم يعيشون حياتهم الحقيقية. من أين استوحى البابا أطروحته حول اللامساواة، إن لم يكن من الحركات الاجتماعية للشعب الأرجنتيني؟ وبيكتي يبدأ كتابه مع إضراب عمال المناجم في منطقة ماريكانا (Marikana) في جنوب أفريقيا، لكنه كان يمكن أن يبدأ مع احتلال وول ستريت أو حركة الإندكانادو (Indignados). يفقد بيكتي بسرعة مرأى عمال المناجم في منطقة ماريكانا في غابة من البيانات الاقتصادية. كما يعكس البابا وبيكتي رؤى دينية وعلمية للحركات الاجتماعية الجديدة التي أثرت في القلق العام الصاعد مع اللامساواة. ويجب علينا، بالتالي، أن نتحول إلى هذه الحركات نفسها.

ثالثاً: موجة من الحركات الاجتماعية (٢٠١٠ - ٢٠١٤)^(٦)

لقد توقع العديد تزامن انتخاب باراك أوباما والأزمة المالية في عام ٢٠٠٨ مع استعادة الرأسمالية المنظمة التي من شأنها ضبط البنوك وإعادة توزيع الثروة. ولكن، على العكس

(٦) قدّمتُ من خلال ملاحظاتي ومقابلاتي خريطة موجة الحركات الاجتماعية التي تربط الحركات الاجتماعية بالرأسمالية، على سبيل المثال، انظر: [et al.], Bensi (2012; Castells, 2010; Pleyers, 2010; Mason, 2013; Hanieh, 2013; Bayat, 2013; Hetland and Goodwin, 2013; Cox and Nilsen, 2014, and Fominaya, 2014).

من ذلك، عززت الإدارة الجديدة القوة العالمية من رأس المال المالي، في حين ترددت أصداء الهزات الارتدادية للأزمة عبر القارات، الأمر الذي أدى إلى مسار الاحتجاج الاجتماعي اعتباراً من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٣. لذلك سوف نتبع المسار، بدءاً من التضحية بالنفس من قبل محمد البوعزيزي في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

إذا لم يكن البوعزيزي أول تونسي يضحي بنفسه، فلماذا أطلق الحركة التي كان من شأنها خلال شهر إسقاط دكتاتورية عمرها ٢٣ سنة من حكم زين العابدين بن علي؟ جاء البوعزيزي من سيدي بوزيد، وهي بلدة صغيرة في وسط تونس، مع وفرة المظالم التي عاناها المزارعون المحرومون بسبب البنزس الزراعي الرأسمالي الذي استولى على أراضيهم، ومع العاملين في مناجم الفوسفات التي نزحوا إليها، ومع الخريجين العاطلين من العمل. تبلور استياء البوعزيزي وأصبح المحفز من الاحتجاجات التي انتشرت في تونس العاصمة والشمال الأكثر ثراء، حيث أشعلت المهنيين من الطبقة المتوسطة والفروع النقابية المجتمع المدني. وكان الرئيس زين العابدين بن علي محبوباً من الغرب، ليس فقط لأنه حدّ من المد الإسلامي، بل لأنه اتبع أيضاً بلا رحمة نموذج النيوليبرالية الذي جمع بين التقشف والتنازلات الاقتصادية من جهة، وتوسيع دائرة الثغاف المستفيدين حول الأسرة الأولى من جهة أخرى. وعلى نحو متزايد، لم تُعد الطبقات الوسطى مستفيدة من سخاء الدكتاتورية، وشحذ ذلك مشاركتهم في الحركة الاحتجاجية. هنا مرة أخرى، نرى معاً من المظالم الناجمة عن تعميق الإقصاء من جانب، وتوسيع اللامساواة في الدمج من جانب آخر.

ألهمت الثورة التونسية ثورة ٢٥ يناير في مصر، وبعد ثلاثة أسابيع أطاحت بحكم الرئيس حسني مبارك الذي استمر قرابة ٣٠ سنة. وهنا أيضاً كانت هناك احتجاجات سابقة في الشوارع من العمال والشباب، الساخطين على السياسات الاقتصادية، وذلك قبل الإلهام من تونس. وقد اكتشف الناس المجتمعون في ميدان التحرير شعوراً جديداً من القوة الخاصة التي لن تتبدد. زرعت الثورات العربية قوات معارضة قوية في ليبيا، وفي اليمن، وفي البحرين، وبطبيعة الحال في سورية، لكن البطالة والإقصاء الناجمين عن السياسات الاقتصادية النيوليبرالية غدياً هذه الثورات (Hanieh, 2013).

نمضي قدماً إلى ١١ آذار/مارس ٢٠١١، حيث حدث واحد من أكبر الزلازل على الإطلاق، وكانت واحدة من أعنف الكوارث البيئية في التاريخ الحديث التي ضربت اليابان، إذ لقي ما يقدر بنحو ١٨,٥٠٠ شخص حتفهم، فضلاً عن ٢٦٠٠ شخص لا يزالون في عداد المفقودين. وإلى جانب غالبية الضحايا الذين قتلوا من جراء كارثة تسونامي، فقد أدى الحادث أيضاً إلى الانهيار الكارثي لمحطة الطاقة النووية في فوكوشيما، وقد أجبر تسونامي نفسه، ومن ثم وقوع الحادث النووي، على إعادة توطين شامل أدى بدوره إلى نزوح حوالي ٢٨٠,٠٠٠ شخص. وكانت اليابان ثالث أكبر مستهلك للطاقة النووية (بعد الولايات المتحدة وفرنسا). وقد أقدم الحزب الديمقراطي الليبرالي المهيمن (LDP) متجاهلاً تاريخاً من المعارضة الشعبية للطاقة النووية، على توسيع عدد من المحطات النووية، وخاصة في المناطق الفقيرة التي توهمت وجود إجراءات اقتصادية قوية، حتى إن حزب المعارضة، الحزب الديمقراطي الياباني، عندما تولى السلطة في عام ٢٠٠٩، خطط لتوسيع الاعتماد على الطاقة النووية،

بحجة خفض انبعاثات الغازات في الجو. كما فجرت كارثة فوكوشيما الحركة المناهضة للطاقة النووية، الغاضبة من الإهمال الإجرامي للحكومة، وعلاقتها مع الصناعة النووية التي منها شروط الربحية الخاصة بها. وعلى الرغم من الحركة المتصاعدة التي جلبت ما يصل إلى ٢٠٠,٠٠٠ متظاهر في وقت واحد، التزم الحزب الديمقراطي الحر الذي عاد إلى السلطة في عام ٢٠١٢ بالتوسع في الطاقة النووية، وإعادة تشغيل المصانع التي كانت عملياتها قد توقفت^(٧).

وفي الوقت نفسه، أسرت مجموعة متنوعة غنية من الحركات البيئية مخيلة الجمهور في جميع أنحاء المعمورة، والكثيرون منهم قاموا بحركاتهم بسبب سلبهم الأرض أو تدهورها، وكانوا من المقصيين أكثر من المندمجين في سوق العمالة. وفي الهند شلت الاحتجاجات مصادرة الأراضي للمناطق الاقتصادية الخاصة (Levien, Special Economic Zones) (2013). وفي الصين كانت هناك احتجاجات ضد تدخل الحكومة المحلية في المضاربة على الأراضي ومصادرتها (Chuang, 2014). وفي فلسطين، كانت هناك احتجاجات مبتكرة ومحفوفة بالمخاطر ضد توسيع المستوطنات الإسرائيلية. وفي جميع أنحاء أمريكا اللاتينية، كانت هناك احتجاجات ضد اتحادات التعدين الدولية التي شردت السكان ودمرت إمدادات المياه. وفي الولايات المتحدة وكندا قامت احتجاجات متنامية ضد استخراج النفط الصخري (Fracking). وقد ألهم تغير المناخ احتجاجات في جميع أنحاء العالم، على الرغم من أن التأثير بالاحتباس الحراري يختلف من بلد إلى آخر، الأمر الذي يجعل الاحتجاجات أكثر قوة في بعض الأماكن من غيرها. وعلى الرغم من صعوبة تنظيم العلاقة بالطبيعة وتنسيقها، هناك شعور شعبي متزايد بأنها، على المدى الطويل، ستحدد بقاء هذا الكوكب، على الرغم من الحدود التي تفصل الفئات المحمية عن الفئات المهمشة.

وفي حين أن حركة الإندكنادو (Indignados) بدأت في البرتغال، فقد لقيت التعميد (الاشتهار) في إسبانيا في حركة ١٥ أيار/مايو (M-15). ففي أعقاب الأزمة الاقتصادية عام ٢٠٠٨، دخل الاقتصاد الإسباني في حالة من الفوضى، وفرض التقشف بناء على طلب من الترويكا - البنك المركزي الأوروبي، وصندوق النقد الدولي، والمفوضية الأوروبية. وقد أضر هذا الأمر فئة الشباب بشكل خاص، لأنهم وجدوا أنفسهم، وهم في كثير من الأحيان من الحائزين على الشهادات من دون فرص العمل أو أية وظيفة على الإطلاق، تحت شعار «نريد ديمقراطية حقيقية الآن»، و«نحن لسنا بضاعة في أيدي السياسيين». وقام أصحاب البنوك بالتعبئة في ساحات المدن الرئيسيّة، وبدأوا بتنظيم عالم بديل. وانتشرت حركات مماثلة، رداً على تقشف مماثل وانعدام الأمن، في جميع أنحاء جنوب أوروبا - في إيطاليا والبرتغال واليونان، وكذلك إسبانيا، كل منها بمواصفات وطنية، وهي تعكس سياقات سياسية مختلفة. وفي اليونان التي هي الأكثر تضرراً من تدابير التقشف، كانت هناك الحركة الأكثر

(٧) يعتبر Koichi Hasegawa أن تعنت الحكومة اليابانية مناقض لتراجع الحكومة الألمانية عن سياساتها النووية، رداً على الاحتجاج العارم الذي أعقب كارثة فوكوشيما (Hasegawa, 2014).

تشدداً، والمؤثرة في السياسات الوطنية على نحو أعمق مما كانت عليه في إسبانيا والبرتغال أو حتى إيطاليا.

في آب/أغسطس ٢٠١١، نقل موقع الاحتجاجات في أمريكا اللاتينية، إذ أصبح مركز الحركة الطلابية في التشيلي. وعلى الرغم من تعاقب الحكومات الاشتراكية الأخيرة على الحكم، فإن العديد من السياسات النيوليبرالية التي فرضها نظام بينوشيه لم يتم عكسها. وتقود التشيلي القارة باتجاه خصخصة التعليم، إذ تجري احتجاجات من قبل طلاب الجامعة، مطالبين بالعودة إلى التعليم العام ومجانيته للجميع، وكانت أصولها في «مسيرة البطريق» (March of the Penguins)، تلك التظاهرات على مستوى الوطن التي نظمها طلاب المدارس الثانوية في عام ٢٠٠٦ - وهو الجيل الذي كان قد دخل الآن الجامعة. وكانت التظاهرات الطلابية في أمريكا اللاتينية حدثاً عادياً، ولكن في التشيلي اندفع الطلاب بدعم هائل من الطبقات الوسطى، المثقلة بالرسوم الكبيرة لتعليم أبنائهم. ومنذ ثورة قرطبة عام ١٩١٨، امتازت جامعات أمريكا اللاتينية أكثر من أي مكان آخر في العالم، بالإتاحة للدخول الشعبي والرسوم المحدودة والحكومة الديمقراطية. لقد ذهبت التشيلي إلى حد صارخ في عكس هذا النمط التاريخي، الأمر الذي جعل الخصخصة قضية سياسية حاسمة في انتخابات عام ٢٠١٣. لقد بدأت من التشيلي، إذ توالدت هذه الحركة ضدّ خصخصة التعليم العالي لتأخذ أبعاداً عالمية مع الاحتجاجات التي فرضت نفسها على عناوين الصحف الرئيسية في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية وخارجها، بما في ذلك المملكة المتحدة وفرنسا، وقبل أي شيء في كيبك، حيث تمتاز الحركة الطلابية بطبيعتها المنظمة، على وجه الخصوص.

شهد شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١١ انطلاق حركة احتلت وول ستريت (Occupy Wall Street) في نيويورك ضدّ الـ ١ بالمئة الأكثر ثراءً وقوة وانعزالاً عن المجتمع أكثر من أي وقت مضى. وكان التركيز الخطابي للاحتجاج ضدّ البنوك الكبيرة التي كانت فتاكة باستخدامها التكنولوجيات الجديدة للتمويل، وأصبحت «أقوى من أن تقشل»، وبالتالي تلقت عمليات إنقاذ من الدولة بعد الأزمة التي خلقتها، في حين أن الناس الذين لا حول لهم ولا قوة أصبحوا ضحية استيعاب تكاليف عملية الإنقاذ. لقد انتشرت هذه الحركة في جميع أنحاء الولايات المتحدة، وبالفعل في جميع أنحاء العالم، واستفادت من خلق روابط مع حركة الإندكنادو، والربيع العربي، والحركة الطلابية. ذلك أيضاً كان مدفوعاً من جيل جديد من المتظاهرين، «جيل الألفية» (Millennials)، وهي غالباً ما تحمل أعباء القروض الطلابية الضخمة، ولكن من دون تأمين فرص العمل. وبحلول عام ٢٠١٣، تمّ تشييط همة هذه الحركة، وبعد الهجمات المنسقة من الشرطة والعسكر، وطردهم من الأماكن العامة التي احتلوها. ومع ذلك ما زالت جذوة شعلة الحركة موجودة وتشتعل في أماكن غير متوقعة، وليس الأقل في ساحة تقسيم في إسطنبول حيث احتشد المتظاهرون للدفاع عن حديقة كوزي ضدّ الحكومة ذات سياسة السماح بالمضاربات العقارية. كما قامت حركات مماثلة في هونغ كونغ، حيث كان المحتجون الشباب يدافعون بقوة عن الحكومة الديمقراطية.

إن الحركة العمالية هي في تراجع في جميع أنحاء العالم تحت وطأة الفائض الهائل من السكان المهاجرين المتنافسين على الوظائف، في حين تساعد الدول رأس المال وتحرص

عليه. وقد تحول الإضراب بشكل متزايد ضدّ العمل، وإلى سلاح بيد رأس المال من خلال إقفال المصانع في بعض الأماكن المضربة. ومع ذلك، لم تنته نضالات العمال، وخاصة في جنوب الكرة الأرضية. وفي عام ٢٠١٢، كان للإضرابات الدراماتيكية من قبل عمال المناجم في جنوب أفريقيا، وفي منجم البلاتين في ماريكانا، وقع هائل محلياً وعالمياً.

إذا كانت سنة ٢٠١١ هي «لحظة البدء في كلّ مكان»، بحسب تعبير بول مايسون (Mason, 2013) في كتابه الرائج، فقد بدت الصورة مختلفة جداً في الشرق الأوسط بحلول عام ٢٠١٤، إذ هيمنت الثورات المضادة على المشهد السياسي من مصر إلى إسرائيل، ومن ليبيا إلى سورية. ومن دون جذور في المؤسسات الرسمية والثقافة العامة، تمّ إضعاف أو حتّى محو الحركات الديمقراطية من الوجود بواسطة قمع الدولة، الذي غالباً يُعطي شرعية عبر السياسة الانتخابية المنجرفة نحو اليمين. في أمريكا اللاتينية، هناك انخراط أعمق في الحياة المدنية، إذ تمكنت الحركات الديمقراطية من الاستمرار، بينما أجبر العديد من الحركات الاجتماعية على التراجع وإبطال استحقاقاتها. مع ذلك، فقد تركت مكاسبها أثراً في الوعي الشعبي، وأعطت المشاركين والداعمين لها الشعور بالفعالية الجماعية المشتركة. تقدم هذه الحركات، مع مناهضتها المختلفة، للإقصاء والدمج غير المتكافئ، المكونات لفهم ملامح وحدود الموجة المعاصرة للسوقنة (Marketization).

رابعاً: مواصفات مشتركة

هل تمثل هذه الحركات موجة عالمية من الاحتجاجات مع مجموعة متقاربة من المواصفات، تولّد بعضها البعض في عملية معقّدة من العدوى؟ بالتأكيد، هناك الكثير من الأدلة على تأثيرها المتبادل: تمّ دفع الانتفاضات العربية من قبل الانتفاضة التونسية التي أثرت بعدها في بلدان أخرى؛ وبالمثل، انتشرت حركة الإندكنادو بسرعة عبر جنوب أوروبا. وكلاهما ساعد على إشعال فتيل حركة الاحتلال التي انتشرت بدورها في جميع أنحاء العالم. في هذا التأثير المتبادل أدت وسائل التواصل الاجتماعي دوراً حاسماً، على الرغم من أننا يجب أن نتذكر أن موجات مشابهة من الاحتجاج موجودة قبل فترة طويلة من ظهور مثل هذه التقنيات - فكر في الثورات عام ١٨٤٨ التي انتشرت في جميع أنحاء أوروبا، أو الحركات التي أدت إلى انهيار الإمبراطورية السوفياتية. لقد قدمت الحركات دائماً «فتنازياً عملية» تلهم التقليد المبدع.

إذا كان هناك ثمة روابط بين هذه الحركات على الصعيد العالمي، فإن تأطيرها الوطني هو الذي يعطيها زخمها المميز. قد يشتركون بالأسباب الاقتصادية الكامنة لانبعاثهم، ولكن شكل تعبيرهم ترسمه وتهيكله السياسات الوطنية. ومع ذلك، فإن هذه الحركات مدفوعة وطنياً، ولكنها واعية على الصعيد العالمي، فهناك سياسة مشتركة، وشعور بالسلب السياسي الذي تواجهه، كما يقول زيغمونت بومان (Bauman, 2000)، هو فصل بين السياسة الشعبية والسلطة. وتملي القوى الاقتصادية، وخاصة رأس المال المالي، شروطها على الدول، وبالتالي تعطل أي شكل من أشكال السياسة الديمقراطية. وفي تونس، هناك قوى من

صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ورأس المال الأجنبي، تعاونت مع دولة استبدادية لحرمان الناس أي دور سياسي. والشيء نفسه ينطبق على مصر، حيث يسيطر الجيش على جزء كبير من الاقتصاد. وفي جنوب أفريقيا، كان التواطؤ بين شركة نمين والدولة جلياً جداً، حيث توجد ديمقراطية هشّة يتكثف السلب السياسي من خلال الفجوة بين المظهر والواقع: الديمقراطية في الشكل، والرأسمالي في المحتوى.

تستجيب الحركات الاجتماعية من خلال خلق أشكال جديدة من الديمقراطية المباشرة أو التشاركية التي لها تركيز جغرافي محدد جداً، والسيطرة عادة على بعض الساحات الرمزية - ميدان التحرير في القاهرة، ساحة تقسيم في إسطنبول، حديقة زوكوتي في نيويورك، ساحة كاتالونيا في برشلونة... إلخ. لقد خلقت وسائل التواصل الاجتماعي شبه الظلّ للدعم، ولكن تكمن أهمية هذه الحركات في التجمّعات التي تسيطر عليها هذه المساحات الحضرية. قام هناك اشتغال لسياسات جديدة وأولويات، حيث يُتَّخَلَّ التعليم، والأسرة، والرعاية الاجتماعية، والخدمات المصرفية في عالم ديمقراطي «حقيقي». هذه الديمقراطية التشاركية تبنت لغة سياسية جديدة للمساءلة، جعلت الناس مُرتابين من جميع المؤسسات الموروثة والأيديولوجيات، وحتى القيادة نفسها، بحيث يفترض حل جميع التسلسلات الهرمية، وتوجيه الطاقة إلى علاقات محض أفقية (Horizontalism) بانية علاقات جانبية، بما في ذلك تلك التي تتجاوز المكان وخارج الدولة - القومية. لقد أعطى ذلك هذه حركات مرونة كبيرة، ولكن، وعلى المنوال نفسه، جعلتها ضعيفة مؤسسياً.

أصبح الصراع على السيطرة على الحيز الحضري في كثير من الأحيان عنيفاً. وكان تركيزه في أماكن فريدة مصدر قوة طالما «سمحت» بها السلطة، ولكنه مصدر ضعف عندما تغير السلطة رأيها^(٨). ورغم ذلك، لا تزال مرونة هذه الحركات رصيداً كبيراً لها. وباستعارة بومان، نستطيع أن نقول إن هذه الحركات ذات طابع سائل، تذهب اليوم، ولكن تظهر غداً على شكل جديد وفي مكان آخر. تناور الحركات، على الأقل في البداية، خارج عمودية الدولة الخرقاء. ولكن عادة ما يسود القمع وتذهب الحركات تحت الأرض، وتتبعثر، وربما، لكي تعود إلى الظهور، وربما لا. لكن ما يبرز هو وعي مختلف، وشعور مختلف من الاحتمالات والإمكانات، ونقد ما هو موجود، كما لو أنه طبيعي أو لا مفرّ منه، ومعاً تظهر سياسة غير رسمية جديدة^(٩).

(٨) اعتبر ليف لويس غرينبرغ (Lev Luis Grinberg) أن التركيز على احتلال الحيز المادي علامة على الضعف أكثر من القوة، نظر إلى غياب مجتمع مدني معارض وحيوي. عندما طردت الحركات من الساحات الخاصة لم يكن لديهم مجال للجوء إليه وسرعان ما انهارت سياساتهم. وقد قارن غرينبرغ بين افتتاح الفضاءات السياسية في التشيلي وتونس حيث كان الاحتلال للحيز الجغرافي ضعيفاً مقارنة بما حصل في إسرائيل ومصر حيث أعاد النظام تماسكه بعد فشل الحركات في الحفاظ على الحيز الجغرافي المحتمل (Grinberg, 2014).

(٩) على سبيل المثال، انظر تقييم منى أباطة (المقبل) للقاهرة ما بعد الثورة - هذا انقلاب في معنى الحيز الحضري، هو نوع جديد من السياسات غير الرسمية بين الباعة المتجولين وجمالية الفضاء.

خامساً: ما وراء نظرية الحركة الاجتماعية

لا يمكن اختزال تفسير الحركات الاجتماعية من خلال تقييم طول عمرها أو قوتها التحويلية. إنها أداة حاسمة لمواجهة عالم غير متكافئ. يقولون لنا عن هذا العالم الذي تدينه في الوقت نفسه، وتقدم الأمل بعالم أفضل. يجب أن تكون الحركات الاجتماعية في صميم علم الاجتماع النقدي الجديد في عصر حيث الهيمنة مفرطة والمستقبل والبدائل غامضة جداً (Boltanski, 2011).

لم تحتل الحركات الاجتماعية، لا مكاناً بارزاً في نظريات إميل دوركهايم أو ماكس فيبر في المجتمع الحديث. على سبيل المثال، لم يعجبهما خاصة الحركة الاشتراكية في يومها، على الرغم أنهما اعتبرها مقياساً لمراحل تاريخية. بالنسبة إلى دوركهايم، شكلت الحركات الاجتماعية أعراض الضائقة المجتمعية، في حين رآها فيبر تعبئة لمشاعر غير عقلانية من قبل قادة كاريزميين. في المقابل، جعل كارل ماركس الحركة الاجتماعية - الحركة العمالية - المركز لنظريته في المجتمع. كانت البروليتاريا موضوعاً وهدفاً للتاريخ، وشكلتها أحداث التاريخ من أجل خلق التاريخ. وكما سوف أجادل به، يعكس تركيز ماركس على الحركة العمالية شروطاً محددة من القرن التاسع عشر من أوروبا.

لقد مددت نظرية التحديث في خمسينيات القرن العشرين التقاليد الفيبرية والدوركهايمية في تجريم العمل الجماعي. ورداً على الانتقادات في أن الوظيفة - البنيوية، النظرية الكبرى التي وضعها تالكوت بارسونز وزملاؤه، ليس لديها نظرية في التغيير الاجتماعي، طور نيل سميلسر (Smelser, 1959) نظرية العمل الجماعي، كرد فعل غير عقلانية على التمايز الاجتماعي. وفي سياق نقده للماركسية صور حركة الطبقة العاملة في إنكلترا في القرن التاسع عشر باعتبارها ردّ فعل على اضطراب الإنتاج الأسري، الناجمة عن الثورة الصناعية. وربط حركة المصنع ليس بالاستغلال، ولكن في تمايز بين العمل والأسرة. على طول هذه الخطوط، طور لاحقاً نظرية عامة حول «السلوك الجماعي» (Smelser, 1962).

لقد كان ذلك السياق لصعود نظرية الحركة الاجتماعية المعاصرة في الولايات المتحدة، التي ارتبطت بأسماء مثل تشارلز تيلي (Tilly)، ووليام كامسن (Gans)، ودوغلاس ماك آدم (McAdam)، وسيدني تارو (Tarrow). لقد تعاملوا مع الحركات الاجتماعية ليس بوصفها ردّ فعل غير عقلاني على التغيير الهيكلي، وإنما على أنها سياسات عقلانية تتجاوز البرلمانية. واعتبروا أن المظالم لا تكفي لشرح العمل الجماعي، ولكنها تعتمد على الموارد الاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن الفرص السياسية والتأطير الفعال. ثمة إذا اختلاف جذري مع تركيز أسلافهم على «عدم عقلانية» الحركة، ومع ذلك اشتركوا في الطموح المشترك، لإنتاج نظرية عامة للحركات الاجتماعية التي من شأنها أن تطبق عبر الزمان والمكان. كل ذلك أدى بهم إلى إغفال السياقات المحددة التي تحولت إلى متغيرات خاملة. ولكن تمّ بناء هذه النظريات العامة على أساس حركات اجتماعية معينة، وخاصة حركة الحقوق المدنية والحركات الاجتماعية الأخرى في منتصف القرن العشرين. وفي

حالة تشارلز تيلي، الحركات في القرن التاسع عشر، وكلها أخذت الدولة على أنها الهدف. وتحولت التنوعات (Variations) إلى مظاهر من الثبات العالمي (Universal Invariance).

أما منظّرو الحركة الاجتماعية الأوروبيون، وخاصة آلان تورين وطلابه، فقد تبّنوا مقاربة مختلفة. وهم، أيضاً، رفضوا فكرة أن الحركات الاجتماعية هي ردّ فعل غير عقلاني للقوى الهيكلية. لقد درسوا حركة الطلاب الفرنسية في الستينيات من القرن العشرين، ولكن قال تورين أيضاً إن الحركة النقابية في التشيلي، وحركة التضامن البولندية، والحركات المناهضة للطاقة النووية الأوروبية؛ جميع هذه الحركات تعكس فترة متميزة، وذلك مما سماه مجتمع ما بعد التصنيع أو المجتمع المبرمج، وهي محكومة بواسطة «تاريخانية» (Historicity)، وهذا هو «الإنتاج الذاتي» الجماعي للمجتمع. وقال إنّه حطم عمداً النظرية الاجتماعية الكلاسيكية التي صورت التاريخ من حيث علاقته بالقوانين الطبيعية، وتتكشف هذه الكيانات الميتافيزيقية كالعقل والتقدّم والعقلانية والتنمية. وقد «اعتاد المجتمع أن يكون في التاريخ. الآن التاريخ هو داخل المجتمعات، ولديهم القدرة على اختيار منظمتهم، وقيمهم، وعملياتهم للتغيير من دون الحاجة إلى إضفاء الشرعية على هذه الخيارات عن طريق جعلها تتوافق مع القوانين الطبيعية أو التاريخية» (Touraine, 1988: 40). لقد كانت الحركات الاجتماعية الجديدة، بالتالي، مختلفة جداً من حركات يقودها التصنيع. لقد أصبح التاريخ في متناول أيدي الحركات الاجتماعية الجديدة، والسباحة في عالم ما بعد المادية. في هذا المفهوم، كان دور عالم الاجتماع هو توعية (Conscientize) الحركات الاجتماعية ومساعدتها على صياغة العالم في صورة خاصة بها.

لقد حلّ محلّ هذه الرؤية الحماسية المسيانية (Messianic) للمجتمع، وهذا ليس مستغرباً، منعطف تشاؤمي لدى فكر تورين في وقت لاحق، بلغ ذروته في الآونة الأخيرة في كتابه نهاية المجتمع (*The End of Society*). ولكن أهمية نهج تورين تكمن دائماً في وضع الحركات الاجتماعية في قلب علم الاجتماع - علم الاجتماع ذو وعي ذاتي حول مكانه في التاريخ.

نحن اليوم لم نعد نعيش (إذا كنا فعلاً كذلك في أي وقت مضى) في عصر المجتمع المبرمج لما بعد التصنيع، حيث يكبح كلا الدولة والاقتصاد النزعات المفترسة لبعضهم البعض، ويرتبط ذلك بنفوذ القوى التابعة من المجتمع المدني. نحن نعيش الآن في عالم، حيث الدولة والاقتصاد يعزز كل منهما الميل إلى الإفراط في الوصول إلى مجاله الخاص به من النفوذ وتهديد المجتمع المدني. باختصار، نحن نعيش في عصر النيوليبرالية. وهو مصطلح يعني أشياء مختلفة لجميع الناس. بالنسبة إلى البعض، هي أيديولوجيا، وإلى آخرين هي ممارسة؛ بالنسبة إلى البعض، إنها تشير إلى الدولة، وإلى الآخرين، إلى رأس المال؛ بالنسبة إلى البعض، إنها تصادف انسحاب الدولة، أو عدم تدخلها، وبالنسبة إلى آخرين، تمثل دولة ذات سياسات توجيهية (Regulatory State)؛ وبالنسبة إلى البعض هي شكل من أشكال الحاكمية (Governmentality)، وما يقابلها من الفردية، وإلى البعض الآخر ببساطة هي نهاية المجتمع.

بدلاً من «الليبرالية الجديدة»، أقترح استخدام مصطلح «السوقنة». وهذا ما يسمح لي، أولاً، بمقارنة عصرنا الحالي بالفترات السابقة من «السوقنة»، وثانياً، لإلقاء الضوء على التجربة الحية التي دفعت الحركات الاجتماعية إلى أن تتطوي على أبعاد مختلفة من السلعة (Commodification). نقطة البداية بالنسبة إليّ، لذلك، هي ليست تورين ولا ماركس، ولا فيبر ولا دوركهايم، ولكن كارل بولاني (Polanyi, 2001 [1944]) وكتابه: **التحوّل العظيم (The Great Transformation)** الذي يحلل «السوقنة» من وجهة نظر الحركات الاجتماعية التي تولّدها.

سادساً: السلعة الوهمية:

من السلعة إلى إلغاء السلعة

تستدعي أطروحات البابا حول اللامساواة كتاب كارل بولاني **التحوّل العظيم**. يشكل هذا العمل الذي نشر لأول مرة في عام ١٩٤٤، أطروحة صارخة للتهديد الذي تشكله السوق على مدى بقاء المجتمع - وهو تهديد خطير، بحيث، تحت طائلة الموت، أدت إلى استعجال المجتمع للدفاع عن نفسه. لفهم التجربة الحية من السوق، وإمكانية عكس مفهومها. ويعتبر مفهوم بولاني «السلعة الوهمية» (Fictitious Commodity) مفيداً بشكل خاص^(١٠).

يختلف بولاني مع ماركس الذي اعتبر الاستغلال كميزة أساسية تعرف الرأسمالية، وفي المقابل فهو يركز على الطابع التدميري للسلعة: «للسماح لآلية السوق لتكون الاتجاه الوحيد لمصير البشر وبيئتهم الطبيعية، بل وحتى في تحديد المبلغ واستخدام القوة الشرائية، من شأنه أن يؤدي إلى هدم المجتمع، لأنه يمكن لسلعة «قوة العمل» المزعومة أن يفرض بها، وتستخدم بشكل عشوائي، أو حتى تترك غير مستخدمة، من دون أن يؤثر ذلك أيضاً في الفرد البشري الذي صادف كونه حاملاً هذه السلعة الفريدة. إن تخلص قوة العمل من الإنسان من شأنه تخليص النظام من كينونة الإنسان الجسدية والنفسية والأخلاقية. إن كشف الأغلبية الواقية عن المؤسسات الثقافية من شأنه أن يهلك البشر من آثار التعرّض الاجتماعي؛ إنهم سيموتون، كما ضحايا التفكك الاجتماعي الحاد من خلال الانحراف، والجريمة، والمجاعة. ستختزل الطبيعة إلى عناصرها وتشوه الأحياء والمناظر الطبيعية، وتلوث الأنهار، وتعرض السلامة العسكرية للخطر، وتدمر القدرة على إنتاج الغذاء والمواد الخام. وأخيراً، يمكن إدارة السوق للقوة الشرائية أن تقوم بتصفية دورية لقطاع الأعمال، بسبب نقص المال أو تخمته، وقد يكون ذلك كارثياً لرجال الأعمال، كحصول الفيضانات والجفاف في المجتمع البدائي. وما لا شك فيه، أن العمل والأراضي والمال هي ضرورية للاقتصاد السوق. ولكن لا يمكن أن يقف المجتمع مكتوف الأيدي من آثار مثل هذا النظام

(١٠) كما يظهر أصولية السوق أي علامات التراجع، على الرغم من المعارضة، بدأ علماء الاجتماع والباحثون الاجتماعيون في تبني فكرة بولاني حول السوق الوهمية، على سبيل المثال، انظر: (Streeck, 2014; Reich, 2014 and Fraser, 2013).

الصريحة في الحيل، حتى لمدّة قصيرة، ما لم تحم جوهر البشرية والطبيعة، فضلاً عن تنظيم أعمالها، من ويلات هذه المطحنة الشيطانية» (Polanyi, 2001 [1944]: 76-77).

يقول بولاني إن العمل والأرض والمال - ثلاثة عوامل للإنتاج - لم تكن تهدف إلى أن تباع وتشتري وتسوّج من دون ضوابط، من غير أن يدمر ذلك طابعها «الصحيح» أو «الضروري»، إذ يفترض أن ترقى إلى طابعها الأساسي في مجتمعات ما قبل السوق^(١١). فعندما يتم تبادل قوة العمل من دون حماية ضد الإصابة أو المرض أو البطالة أو الإفراط في العمل، أو أقل من الحد الأدنى للأجور، يتم استنفاد العمالة بسرعة، لتصبح بلا جدوى. وبالمثل، عندما تخضع الأرض، أو على نطاق أوسع الطبيعة، للتسليح، لم يعد من الممكن أن تدعم الضروريات الأساسية للحياة البشرية. وأخيراً، عند استخدام المال لكسب المال، على سبيل المثال، من خلال المضاربة على العملات، تصبح قيمته غير مؤكدة، حتى إنه لم يعد من الممكن استخدامها كوسيلة الصرف، وبذلك تفرض على بعض الشركات الإفلاس وتتولد الأزمات الاقتصادية.

اليوم، يجب إضافة سلعة وهمية رابعة - المعرفة - عاملاً من عوامل الإنتاج التي ليست فقط عنصراً أساسياً في الاقتصاد الحديث، ولكن حاسمة لإنتاج العوامل الثلاثة الأخرى (Jessop, 2007). لقد حولت تكنولوجيا المعلومات عملية العمل، وذلك لجعل بيع قوة العمل، أكثر سهولة، وجعلت هذه القوة هشة أكثر من أي وقت مضى. وهذا حاصل في مركز التقنيات المالية الجديدة المستحدثة ووسائل جديدة لتحويل الطبيعة (على سبيل المثال، المنتجات المصنعة وراثياً). وفي الوقت نفسه، المعرفة هي نفسها خاضعة للسلعة، كما يتم تنظيم إنتاجها ونشرها على نحو متزايد لتلبية احتياجات أولئك الذين يستطيعون شراءها. والأهم من ذلك، أن الجامعة باعتبارها موضعاً رئيسياً لإنتاج ونشر المعرفة، هي موجهة على نحو متزايد إلى المصالح الخاصة، وليس العامة، وفورية بدلاً من المصالح المستقبلية، وهذا التشويه هو الذي يجعل المعرفة سلعة وهمية.

كيف تؤدي السلع الوهمية دوراً في صياغة تجربة معيشة من السوق؟ بينما قد توفر السلع الوهمية الصلة بين التوسع في السوق وحركة حصرها في ما يسميه بولاني «حركة مزدوجة»، تبقى نظريته غامضة. لماذا، وكيف يحدث هذا؟ ما هي العوامل المربوطة بسلعة العمل والأرض والمال والمعرفة التي تسهم في الحركات الاجتماعية؟

يعتبر بولاني أن الاستبدال المالي (Exchange) نفسه هو انتهاك للطبيعة الأساسية للأرض والمال والقوة العاملة. صحيح أن الاتجار بالبشر أو تجارة الأعضاء البشرية قد تشير أحياناً من هذا القبيل قد يؤدي إلى حركات اجتماعية، ولكن من غير المرجح أن يكون ذلك من قبل أولئك الذين يتم الاتجار بهم أو الذين يبيعون أعضاءهم. بدلاً من ذلك، قد تشكل الحركات الاجتماعية رداً على رفع الحماية بصفته ضد التسليح، أو ما يمكن أن نسميه

(١١) هذا ما تدعوه نانسي فريزر (Nancy Fraser) بالقراءة «الأنطولوجية» للوهمية (Fictitiousness)، التي رفضت لصالح القراءة «البنوية»، وهو التغيير الذي يهدد تدمير استخدام القيمة (Fraser, 2012).

إعادة التسلية (Recommodification)، كما هو الحال عندما يتم تخفيض استحقاقات الرعاية الاجتماعية، وإلغاء شهادات النقابات العمالية، وانتهاك قوانين العمل أو سحبها. في المخيلة العامة هناك أشياء معينة لا ينبغي سلعتها.

هناك، مع ذلك، وسائل أخرى للحركة الاجتماعية، كرد إلى السلعة غير عملية الاستبدال المالي نفسها. يكرس بولاني القليل من الاهتمام للعمليات التي يتم من خلالها تحويل الكيانات إلى سلع، أو عمليات خلو السلعة من الحماية الاجتماعية، وما سماه ديفيد هارفي (Harvey, 2003 and 2005) التراكم من خلال السلب (Accumulation through Dispossession). لم يؤكد بولاني كيف نشأت السلعة، وعندما فعل أهمل دور سرقة الأراضي ومصادرتها، لتصبح ملكية خاصة، ولم ينتبه كفاية إلى دور العنف^(١٢). أما ماركس، فيركز مفهومه الأصلي لـ «التراكم البدائي» على مصادرة الأراضي لإنشاء قوة للعمل تعتمد على العمل المأجور. اليوم، تمّ تصميم نزع الملكية من الفلاحين لتصبح سلعة الأرض بدلاً من إنشاء قوة العمل التابعة، الأمر الذي جعل الفلاحين في صفوف العاطلين من العمل. وأياً كان الهدف، فقد ولدت مصادرة الأراضي مقاومة شديدة.

وبشكل مواز، تمّ مصادرة المعرفة من العامل الحرفي في السعي إلى خفض المهارة (Deskilling) (Braverman, 1974). وقد ولد ذلك تاريخياً الكثير من الاحتجاجات العمالية. اليوم، ومع ذلك، ليس تخفيض مهارة العامل فقط هو الأمر الذي على المحك، ولكن الاستيلاء وتسلية المنتج الذي هو المعرفة ذاتها. ففي خصخصة الجامعات، على سبيل المثال، ينطوي السلب على تحويل المعرفة من الصالح العام إلى أصول يمكن بيعها. واستتبع ذلك بخصخصة للجامعة، تعتمد على قدر أكبر من أي وقت مضى، على الرسوم التي يدفعها الطلاب لشهادات لها قيمة أقل مما مضى. وهذا أيضاً هو مصدر الكثير من الاحتجاج. وبالإضافة إلى السلب التي تنتج السلع، هناك مصدر آخر للحركات الاجتماعية هو التفاوت المتزايد الذي يتبع السلعة.

على سبيل المثال، أصبحت الصفة الرئيسيّة لبيع قوة العمل هي الوَقْتِيّة أو العَرَضِيّة (Precarity) أو انعدام الأمن، وهو الشكل الأكثر سواداً لعدد متزايد من السكان، لدرجة أن في ستاندينغ (Standing, 2011) يقول إن طبقة أصحاب العمل المؤقت (Precariat) حلت محل البروليتاريا. يؤدي إطلاق العنان لسلعة قوة العمل إلى أسر تحتاج إلى عمالة متعددة، وتسلية الإنجاب بربطه بقوة العمل، وفي نهاية المطاف إلى العجز في الرعاية الأسرية (Fraser, 2013). وقد تفاقمت سلعة قوة العمل من قبل تسلية المال، وكسب المال من المال عن طريق المضاربات على الديون. وكما بين فوركيدي وهيلي (Fourcade and Healy, 2013)، أصبحت الديون والائتمان الميزات الأساسية للتراتبية (Stratification) المعاصرة التي أدت بدورها إلى تحركات لإلغاء الديون.

(١٢) لم يكتب بولاني عن الاستعمار في ظلّ هذه الشروط، لكنه يؤكد هنا دور العنف ونزع الملكية، وغياب أهمية الحكم غير المباشر وإنشاء احتياطات العمل على دعم العمالة المهاجرة.

إن التمييز بين السلب الذي تنتجه السلع واللامساواة التي تنتج من السلعة، يتصل بتمييزنا في وقت سابق بين الإقصاء والدمج غير المتكافئ (Unequal Inclusion). لقد اهتم بولاني بعملية السلعة والعلاقة بين إعادة السلعة (Recommodification) وإلغاء السلعة (Decommodification)، لكنه أغفل عملية الحرمان من السلعة (أو لم-تعد-سلعة) (Excommodification). أي طرد الكيانات من السوق، والكيانات التي كانت سابقاً سلعاً، ولكن لم تعد كذلك^(١٣). إن عملية الحرمان من السلعة تصبح مرتبطة بإنتاج موسع للنفايات، وهي فكرة أن هناك الكثير من الأشياء المفيدة التي، رغماً عنها، تمّ طردها من السوق. وفي مواجهة لم-تعد-سلعة، بل يمكن أن تصبح السلعة شيئاً جذاباً جداً.

وفي ما يتعلق بالعمل، فإن مصدر الوقتية أو العرضية في العمل (Precarity) هو، في الواقع، الإقصاء من سوق العمل. كما قال خوان روبنسون (Joan Robinson) منذ فترة طويلة. إذا كان هناك حالة أسوأ من الاستغلال، فهي أن لا يتم الاستغلال. في كثير من الأماكن، وعلى نحو متزايد في جميع أنحاء العالم، يجعل العدد الهائل من العمالة الفائضة الاستغلال ميزة كبيرة. وهذه حالة عدد كبير من السكان المهاجرين الذين يقتصر عملهم على القطاع غير الرسمي من الاقتصاد، حيث المعاشات القليلة جداً، ويدخلون في التجارة الصغيرة أو إنتاج الأشياء لبعضهم البعض. وفي ما يتعلق بالطبيعة، غالباً ما يكون غياب السوق هو المسؤول عن بخس سعرها. لقد كتب نيكولاس ستيرن (Stern, 2007) في ما يتعلق بتغير المناخ: «تمثل الطبيعة أكبر فشل للسوق، وإننا قادرون على نهب الطبيعة، لأن لها قيمة سوقية ضئيلة». بعبارة أخرى، يتم إتلاف الطبيعة، على وجه التحديد، لأنها لم تتم سلعتها، بينما يرى آخرون، مثل نيل سميث، وكاستري (Smith, 2007 and Castree, 2003 and 2008) العكس، أي أن دمج الطبيعة في الاقتصاد الرأسمالي هو الذي أدى إلى إسرافها.

هناك اختلاف مهم بين المعرفة والمال، حيث أدى تسليعهما، ليس إلى عدم الاستفادة منهما، ولكن إلى استخدام مشوه لهما: يهدف إنتاج المعرفة أولئك الذين يستطيعون دفع ثمنها، بينما يستخدم إنتاج أنواع مختلفة من المال لخلق الربح من الديون. هنا كانت الاستجابة لخلق حيزات اجتماعية واقتصادية، بحيث تكون خالية من السلعة أو تشكيل نمط مضبوط من السلعة. وهكذا، يصف ميشال بوونز (Bauwens, 2009) «إنتاج الأقران» (Peer Production)، والنضال من أجل تجمعات مشتركة من المعرفة ذات البرمجيات المفتوحة للجميع، والسيطرة على شبكة الإنترنت. كما درس ميشال لاليمون (Lallement, 2015) الجماعات الفوضوية من متسليي الإنترنت (Hackers)، العاملين في مختبرات تصنيع سان فرانسيسكو، وتجريب تقنيات التصنيع الجديدة، مثل الآلات الثلاثية الأبعاد (3D machines). وفي مواجهة تسليع المال، هناك العديد من الأمثلة على التراجع إلى أشكال التبادل، وقد أصبح المال هو مجرد رمز للتبادل، أو يتم التخلي عنه تماماً لصالح المقايضة. وفي مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، تمّ الانتقال السريع إلى السوق، وانخفضت قيمة الروبل،

(١٣) صاغ ألكس برنارد (Alex Barnard) هذا المفهوم من خلال دراسته لـ «Freegans»، الذي يسيس ميل الرأسمالية إلى إنتاج النفايات أو السوقنة السابقة للطعام الصالح للأكل (Barnard, 2015).

الأمر الذي أدى إلى ظهور عملات محلية جديدة، وأشكال جديدة من المقايضة (Woodruff, 1999). هذا ليس حرماناً من السلعة، ولكنه «سلعة مضادة» (Anti-commodification)، وهو شكل من أشكال حركة محدودة مضادة للسلعة.

لتجاوز خصائص السلع الوهمية، من المهم دراسة العلاقات في ما بينها في سياقات تاريخية معينة. في الواقع، يجب ألا تفهم الحركات الاجتماعية على أنها رد فعل على الحرمان من سلعة سلعة وهمية واحدة، ولكن كاستجابة لتمفصل من الحرمان من سلعة العمل والمال والطبيعة والمعرفة. وكما بيّن روي وهنية (Roy, 2010 and Hanieh, 2013)، تمثل الانتفاضات العربية تقاطعاً بين وضع العمالة العرضية (Precarity) والمديونية، بسبب التمويل الصغير؛ ويمكن تحليل الحركة الطلابية من حيث وضع العمالة العرضية، وخصخصة إنتاج المعرفة.

أما الحركات البيئية، فتكمن في تقاطع تدمير أو سلعة الطبيعة، ووضع العمالة العرضية. هذا الإطار للسلع الوهمية لا يوفر فقط معرفة للقوى الأساسية المحركة للاحتجاج، ولكن يقدم لغة الحركات أنفسها. لقد عبّرت كل من حركتي الاحتلال والإندكنادو عن قلقهما من الطريقة التي يسببها رأس المال المالي للعمالة العرضية، والديون، ونزع ملكية العقار المرهون، وخصخصة المعرفة. والواقع أن خطاب هذه الحركات ينير السوقنة المعاصرة، من حيث ذكره لنقد بولاني للسلع الوهمية.

أن الإفصاح عن الحرمان من سلعة السلع الوهمية، يمكن استخدامه لا لفهم حركات مختلفة في أجزاء مختلفة من العالم اليوم وحسب، بل لفهم فترات تاريخية مختلفة من السوقنة. الخطوة الثانية، بالتالي، هي إعادة تفهم التحول الكبير، وذلك بتمييز الخواص المعينة من السوقنة المعاصرة، وهو ما يسمّى «النيوليبرالية».

سابعاً: الموجة الثالثة للسوقنة وإشكالية الحركة المضادة

في الحقيقة، يهتم بولاني قليلاً بالسلع الوهمية، مقابل اهتمامه بتطوير التاريخ المهيب الذي يبدأ مع تقدّم السوقنة في نهاية القرن الثامن عشر، وينتهي في الثلاثينيات من القرن العشرين مع حركة مضادة تجمع أشكالاً جديدة من التنظيم الحكومي، سواء تلك التي تعزّز الحريات، مثل الصفقة الجديدة (New Deal) والديمقراطية الاجتماعية، أو تلك التي تقيد الحريات، مثل الفاشية والاستالينية. وقد أدى التهديد المزدوج - من جهة بقاء المجتمع، ومن ثمّ في حبس الحريات كرد فعل على تدمير المجتمع - ببولاني إلى الاعتقاد بأن الإنسانية لن تدخل بتجربة مرة أخرى مع أصولية السوق (Market Fundamentalism).

لقد أخطأ بولاني، فابتداءً من عام ١٩٧٣ ظهرت جولة جديدة من أصولية السوق، الأمر الذي ترتبت عليه عواقب بعيدة في تاريخ الرأسمالية وخصوصية الفترة المعاصرة. وتتوافق نظرة بولاني، بقدر ما يذهب إليه في الأربعينيات من القرن العشرين عندما كتب كتاباً جيداً،

مع نظرة بيكتي لتاريخ التفاوت في الدخل والثروة في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، يليه تراجع اللامساواة بعد عام ١٩٤٠. إن كتاب بيكتي في وقت لاحق، أي بعد ٧٠ عاماً، يكمل تحليل بولاني، من خلال توصيف زيادة اللامساواة ابتداءً من سنوات السبعينيات من القرن العشرين، واستقرار هذا الأمر في المستقبل الذي يتميز باستمرار زيادة العوائد على رأس المال، بينما تركت معدلات النمو الاقتصادي. وقال إنه يتوقع العودة إلى القرن التاسع عشر مع الانتقام مما يسميه «الرأسمالية الإرثية» (Patrimonial Capitalism) وإعادة تأكيدها، والتي اتّسمت بالثراء الفاحش للأغنياء بسبب الأرباح المتزايدة. وبشكل ملحوظ، لم يشر بيكتي إلى بولاني، ولكن يجب علينا تطوير إجابة بولانية عن السيناريو المستقبلي الذي طرحه بيكتي، وهو الرد الذي لا يتناول بعض تدخل يوتوبي للدولة، مثل ضريبة الثروة، ولكنه يعتبر شروطاً إمكانية ما يسميها بولاني بـ «الحركة المضادة».

نحن بحاجة إلى مواجهة التحدي الذي طرحه بيكتي مع إعادة بناء نظرية بولاني من الحركة المضادة في ضوء تاريخ السبعينيات من القرن العشرين. إن الاعتراف بموجة أخرى من السوق، بدءاً من السبعينيات، يؤدي إلى التساؤل عما إذا كان حنين بولاني الطويل في السوق وحيداً كما يدعى. في الواقع، إذا نظرنا إلى الوراثة، يمكن أن نرى ثلاث موجات، ترتبط بكل منها حركة مضادة، حقيقية أو (في حالة الموجة الثالثة) محتملة. وفي إشارة إلى التاريخ الإنكليزي - المحور الرئيسي لتحليل بولاني - يمكن القول إن الموجة الأولى تبدأ في نهاية القرن الثامن عشر مع قانون سبينهاملاند (Speenhamland) لعام ١٧٩٥ التي أصبحت عقبة حاسمة تعيق تطوير سوق العمل الوطنية التي تبلورت فقط مع قانون نيو بور (New Poor Law) عام ١٨٣٤، وبعد ذلك، مدفوعة إلى الحد الأقصى لها، ولدت سوق العمل حركة مضادة خاصة بها: «كان إلغاء قانون سبينهاملاند عيد ميلاد حقيقياً للطبقة العاملة الحديثة، وأصبحت مصطلحهم الذاتية حماية للمجتمع ضد الأخطار الداخلية لحضارة الآلة (Machine Civilization) (Polanyi, 2001 [1944]: 105).

«باختصار، إذا كان قانون سبينهاملاند يعني تعفن من الجمود، فإن الخطر يكمن الآن في الخوف من التعرض للموت... لكن في الوقت نفسه تتمظهر الحماية الذاتية للمجتمع في: القوانين المصطنعة والتشريعات الاجتماعية، وظهور حركة سياسية وصناعية للطبقة العاملة» (Polanyi, 2001 [1944]: 87)^(١٤).

ودارت الحركة المضادة حول تشكيل الطبقة العاملة من خلال حركة المصنع والتعاونيات والنقابات والحركة الميثاقية (Chartism): وتشكيل حزب سياسي.

على الرغم من أن الزراعة الإنكليزية كانت تخضع للمنافسة الدولية مع إلغاء قوانين الذرة (Corn Laws) في عام ١٨٤٤، وكانت عملة وطنية خاضعة للتنظيم في قانون المصارف

(١٤) وفقاً لإدوارد تومسون (Edward P. Thompson) جاء تشكيل الطبقة العاملة الإنكليزية كعملية تاريخية طويلة منذ حقبة القانون الجديد للفقر والموروث الثقافي والسياسي. وبعد ذلك يركز تومسون على صناعة الطبقة العاملة الحرفية، في حين يركز بولاني على الطبقة العاملة الصناعية العاملة في التصنيع، وخاصة مصانع النسيج (Thompson, 1963).

لعام ١٨٤٨، إلا أنها كانت لا تزال قوة العمل كسلعة وهمية، والقوة الدافعة لتلك الفترة، الأمر الذي أدى إلى تحقيق حقوق العمال، مثل الحدّ من طول يوم العمل، وتشكيل النقابات، وتمديد الاقتراع.

بدأت الموجة الثانية من السوق بعد الحرب العالمية الأولى مع صعود جديد للسوق التي شملت إعادة سلعة العمل، وحتى افتتاح التجارة الحرة على أساس معيار الذهب (Gold Standard). هذا كان لصالح الدول الإمبريالية، مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، ولكن بالنسبة إلى البلدان المنافسة، مثل إيطاليا وألمانيا، أدت القيود المفروضة على أسعار صرف جامدة إلى انخفاض كارثي في الاقتصاد وتفشي التضخم، وهو ما أدى إلى القطيعة مع الاقتصاد الدولي، والتحوّل إلى نظام رجعي يضبط السوق. لقد عاد هذا النظام مرة أخرى إلى الولايات المتحدة وبقية أوروبا بالكساد الذي تمّ التصدي له عن طريق تدخل الدولة وتنظيم السوق، وفي هذه الحالة تكون ذات طابع تقدّمي. ومع هزيمة الفاشية في الحرب العالمية الثانية، سادت أنظمة أكثر ليبرالية. حتى إنه في الاتحاد السوفياتي، كان هناك تحرير معين في الخمسينيات من القرن العشرين. وفي الرأسمالية المتقدمة، كان يحكم هذه الفترة الكينزية و«الليبرالية المنغمسة» (Embedded Liberalism) في الاقتصاد ونهاية الأيديولوجيا في علم الاجتماع، إلا أنها انفجرت من جديد مع صعود الحركات الاجتماعية في الستينيات من القرن العشرين.

إن التمييز بين الموجتين الأولى والثانية يكشف خطأ بولاني في صهر الدولة والمجتمع كرد فعل مفرد وموحد ضدّ أصولية السوق. لقد كان صعود المجتمع المدني هو الخلفية الدافعة للحركة المضادة الأولى، في حين كانت الدولة نقطة الارتكاز للحركة المضادة الثانية. وفي الحركة المضادة الثانية تمّ تجاوز حقوق العمال بحقوق اجتماعية أوسع، مع إمكانية الوصول إلى تعويضات البطالة، وتشريعات الحدّ الأدنى للأجور، والرعاية الصحية والتعليم. وقد ظهرت هذه الحقوق عبر الطيف السياسي للبلدان، وكانت مرتبطة بأشكال مختلفة من تنظيم الدولة.

الموجة الثالثة التي لم تكن متوقعة من قبل بولاني، تبدأ في عام ١٩٧٣ مع أزمة الطاقة، وسميت في ما بعد «توافق واشنطن» (Washington Consensus) مع قوة دفع كبيرة من إدارات ثاتشر وريغان على شكل هجوم جديد على العمالة. ومع مرور الوقت، جاء عصر إعادة سلعة المال مع صعود التمويل (Krippner, 2011). وتعميق سلعة الطبيعة، إن كان ذلك في الهواء أو الأرض أو الماء. وقد أدت سوقة الموجة الثالثة إلى إعطاء طاقة جديدة بسببها انهارت اشتراكية الدولة، سواء انهياراً درامياً للاتحاد السوفياتي أو عبر المسار الأكثر تطوراً للصين. وجاء التكيف الهيكلي إلى أمريكا اللاتينية في الوقت ذاته التي كانت تخرج من الدكتاتورية، الأمر الذي دفع التجارب في مجال الديمقراطية التشاركية. وفي حين نجحت بلدان الشمال في موجات السوق على مدى قرنين من الزمان، كان على البلدان الأكثر هامشية مواجهة هذه الموجات في تعاقب سريع، الأمر الذي يجعل كلاً منهم أكثر تفجراً.

كانت هناك ردود فعل وطنية لتوسع السوق - سواء في شكل القومية الإسلامية أو كظلال من الاشتراكية في أمريكا اللاتينية - لكنهم لا يستطيعون عكس سوقنة الموجة الثالثة، إذ يتطلب ذلك استجابة كونية للوصول العالمي إلى رأس المال المالي، مع كوارث بيئية تلوح في الأفق تهدد الأرض كلها. في الواقع، رأس المال المالي هو القوة الدافعة وراء عملية هشاشة الانخراط في سوق العمل (Precariatization)، سواء بإعادة سلعة ما يترافق معها أو بالحرمان من السلعة (Dörre, 2012)، فضلاً عن ارتفاع مستويات الديون، وليس على مستوى الفرد فقط، ولكن على مستوى المجتمع المحلي أيضاً: المدينة، والدولة، وحتى المنطقة. لقد تسلمن رأس المال المالي، ودفع معه المعرفة إلى الإنتاج، ومعاً أدرجت الطبيعة باعتبارها استراتيجية تراكم رأس المال (Smith, 2007). وهناك الحركة المضادة التي يجب أن تحمل طابعاً عالمياً، وهي مربوطة بعلاقة وثيقة مع حقوق الإنسان، حيث إن بقاء الجنس البشري بات على المحك.

هل ساهمت الحركات الاجتماعية المعاصرة، كما ذكرت سابقاً، في الحركة المضادة البولانية التي يمكن أن تعكس السوقنة؟ أولاً، على الرغم من أن هذه الحركات مترابطة عالمياً، ومؤثرة بشكل متبادل، كما قلت، فهي تتشكل في المقام الأول من قبل سياقات سياسية وطنية، وهي تجد صعوبة في بناء التضامن العالمي. ثانياً، حتى لو كانت السلعة هي التجربة المشتركة التي تدفع السكان الخاضعين لها إلى العمل الجماعي، ليس هناك سبب للاعتقاد بأن تشكل جبهة موحدة، حتى داخل الدولة القومية، يمكن أن يتحقق بسهولة. ثالثاً، على الرغم من نشوئها باعتبارها ردود الفعل على السلعة، يمكن لهذه الحركات أن تكون أيضاً لها نتيجة غير مقصودة من توسع السوقنة.

لتوضيح هذه النقطة الأخيرة، واتخاذ مثال من الحركة البيئية، أصبح تنظيم إعادة التدوير (Recycling) الاستهلاكي وسيلة لتحقيق الربح، وكذلك تحويل الانتباه عن تراكم هائل من النفايات في مجال الإنتاج (Barnard, 2015 and Jaeger, 2014). وبقدر ما يصبح الحل لمشكلة تغير المناخ هو إنشاء سوق الكربون، أي شراء الحق في التلوث، تكون النتيجة هي امتداد للسوق من دون أي انخفاض واضح لظاهرة الاحتباس الحراري. وبالمثل، وكثيراً ما تجبر الحركات العمالية على قبول شروط السوق في نضالها ضد العمل العرضي (Precarity). كما يتم توجيه الاحتجاجات على خصخصة الجامعات إلى الحد من زيادة رسوم الطالب أو البحث عن تمويل بديل من الشركات الخاصة، أو توظيف جيش من الأساتذة المساعدين من خارج الملاك. وفي كل هذه الحالات، يؤدي النضال من أجل احتواء عواقب السلعة إلى تمديد آخر للسوق. من ناحية أخرى، حتى لو كانت هذه الحركات وطنية في نطاقها، فهي مجزأة في مصالحها، الأمر الذي يعمق السوقنة، إلا أنها يمكن أن تساعد على لفت الانتباه إلى تدميرية السوق. ففي عالم حيث يتم عرض الأسواق على أنها الحل لجميع المشاكل، فإن تحدي أيديولوجية سيادة السوق هو الخطوة الأولى الحاسمة لأي حركة مضادة فعالة.

الشكل الرقم (٤)

موجات من اقتصاد السوق والحركات المضادة لها

	FIRST WAVE (1795-1914)	SECOND WAVE (1914-1973)	THIRD WAVE (1973-)
COUNTERMOVEMENT ↑ ↓ MARKETIZATION	1795 Speenhamland	World War I	1973 Oil Crisis
	1834 Poor Law Reform	1933 Abolition of Gold Standard	Ecological Catastrophe
Basis of Countermovement	Labor	Money	Nature
Scale of reaction	Local community	Nation state	Global civil society
Contested rights	Labor	Social	Human
World context	Colonialism	Imperialism	Globalization

يشير الشكل الرقم (٤) مسألة أين نحن بالضبط على منحني الموجة الثالثة من السوقنة. وقد جادل المتفائلون بأن الموجة الثالثة من السوقنة قد بدأت بالفعل لعكس نفسها، وأنا نمشي نحو تطويق السوقنة. ويعتقد آخرون أن السلعة لا تزال بعيدة عن التوقف. كما يعتقد الكثيرون، وأنا منهم، أن الأزمة الاقتصادية عام ٢٠٠٨ وأزمة القوة العالمية عرضت فرصة سانحة لحركة مضادة، ولكن تبين أن هذا الأمر وهمي. إن ما حصل هو أن هذه الأزمة قد أعطت تجديداً لطاقة السوقنة مدفوعة من قبل رأس المال المالي، وهي غير قادرة على معالجة التدهور البيئي. وما دام الأمر كذلك، ما هو الشكل الذي سوف تأخذه الكارثة البيئية؟ ربما لن تأتي في شكل واحد، ولكن من خلال سلسلة من الكوارث العميقة التي من شأنها أن تؤثر بشكل غير متناسب في المجتمعات الأكثر فقراً. ومن الممكن أن تكون الحركة المضادة لا تزال بعيدة المنال، تماماً كما أنه من الممكن أيضاً أن لا تكون هناك أبداً حركة مضادة.

إن ردّ البولانية إلى فكر بيكتي من تاريخ اللامساواة واضحة الآن. وتعتبر أرقام بيكتي حول اللامساواة، سواء تعلق بالثروة أو بالدخل، أن رأس المال هو عبارة عن مُركَّب واحد، يتم قياسه من حيث قيمته السوقية، ويفغل تحليله الفوارق المحددة الناجمة عن رساميل مختلفة: علاقات انعدام الأمن حول سلعة قوة العمل، وعلاقات المديونية حول

سلعنة المال، وعلاقات السلب حول سلعنة الطبيعة والمعرفة. من خلال هذا الاختزال التبسيطي للرأسمال، يتجاهل بيكتي عواقبها لخلق العوز والتهميش والطرده، وكذلك الأزمات الاقتصادية والبيئية.

ثامناً: ديناميات الرأسمالية: من المثالية إلى الاقتصاد السياسي

كان لبولاني افتراضان خاطئان: الأول، أنه لن يكون هناك موجة أخرى من السوقنة، والثاني أن الحركة المضادة حتمية، والسؤال الوحيد هو ما إذا كان الشكل الذي سيأخذه هو توسيع الحريات أو تهमيشها. هذان الافتراضان لهما مصدر مشترك: عرض بولاني أن السوقنة كانت مدفوعة بالأفكار، وبالتالي يمكن تجنبها بالفكر النقدي^(١٥).

سواء أكان ذلك مثالية بولاني، أم الموعظة الأخلاقية للبابا، أو تشاؤم بيكتي حول زيادة اللامساواة، فقد فشل كلٌّ منهم في النظر إلى ديناميات الرأسمالية. أن نجد اقتصادياً يفحص السلطة المتضخمة للثروة، ليس أقل غرابة من العثور على بابا يدين الرأسمالية. ومع ذلك، إن معالجة بيكتي لرأس المال ككل متجانس لا يأخذ بعين الاعتبار تدميرية أشكال متميزة من رأس المال، بل تحجب أيضاً طريقة منافسة الفصائل المختلفة من الطبقة الرأسمالية محركات ديناميات الرأسمالية. وعلى الرغم من أهمية جميع إسهاماته، فقد حدّ رفض بيكتي للاقتصاد السياسي من تشخيصه للكارثة التي نحن مقبلون عليها. ولكن الاقتصاد السياسي، أيضاً، له حدوده، النابعة من تركيزه على الإنتاجية، والتقليل من التجربة المعيشة لاقتصاد السوق. إنه يحتاج إلى أن يكون جزءاً لا يتجزأ ضمن علم الاجتماع العالمي البولاني.

تاسعاً: تحديات علم الاجتماع العالمي

كتب يورغن هابرماس في كتابه: *المعرفة والمصالح البشرية (Knowledge and Human Interests)* عن ثلاثة أشكال للمعرفة - الوضعية، والتأويلية (Hermeneutic)، والنقدية - والمصالح المقابلة لها. وأنا، أيضاً، أرى ثلاث طرائق لمواجهة عالم غير متساو: دراسة بنيته وديناميته، وفهم مكاننا في داخلها، وفضح ومواجهة آثاره المدمرة. وكان كتاب كارل بولاني *التحوّل العظيم ريفيقي الدائم* في هذه الرحلة.

(١٥) وضع مارك بليث الفضاء الخصب لفكرة «التحوّل الكبير» - وبالتركيز على السوق خلال الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين في الولايات المتحدة والسويد، والعودة إلى ما وراء السوق في هذه البلدان نفسها بدأ في سنوات السبعينيات. وقد أدت فكرة أصولية السوق دوراً رئيسياً في طريقة استجابة الرأسمال لحالة عدم اليقين التي أوجدتها الأزمة الاقتصادية (2002, Blyth).

لقد أخذنا هذا الكتاب في جولة من خلال قرنين من التاريخ، وربط الخبرات الصغرى من السلعة بالسياسة الوطنية والاقتصاد العالمي. ولكن من وجهة نظر الموجة الحالية من السوق، فإنه يمكن أن يكون أي شكل من أشكال إعادة هيكلة هذا الكتاب إشكالياً، ولكنه ضروري. لتلخيص ذلك:

- إعادة دراسة التاريخ من وجهة نظر الحاضر، يؤدي إلى استبدال موجة بولاني الفريدة من السوق بثلاث موجات: الأولى في القرن التاسع عشر، والثانية في القرن العشرين، والثالثة لا تزال جارية، وتمتد إلى القرن الحادي والعشرين.

- في دراسة الحركات المضادة لكل من هذه الموجات الثلاث، من المهم أن نميز الحركات التي تتولد من المجتمع المدني من تلك التي تدفعها الدولة. لذلك يجب استبدال صهر بولاني للدولة والمجتمع بعلاقة أكثر تعقيداً ومتغيرة بين الدولة والمجتمع المدني.

- واليوم، فإن على أي حركة مضادة لأصولية السوق أن تتخذ أبعاداً عالمية، حتى لو أنها بنيت على المظالم الوطنية والمحلية. هذه الحركة المضادة ليست بأي حال لا مفرّ منها. وحتى لو كانت لتأخذ مكاناً، علينا أن نعترف أنه يمكن أن تكون رجعية أو تقدّمية.

- يمكن أن نفهم تدميرية السوق من خلال عدسة السلع الوهمية - الطبيعية والعمل والمال - التي يجب أن تضاف إليها المعرفة. هذه السلعات ينبغي أن تفهم بعلاقتها بعضها ببعض الآخر، والتأثير المركب للتجربة المعيشة.

- كلّ سلعة وهمية تخلق شكلاً خاصاً بها من اللامساواة على أساس العرضية وهشاشة الوضع الاقتصادي (Precarity) (للعمل)، والمديونية (للمال)، والاستلاب (للتبيعة والمعرفة). - يتطلب إنتاج هذه السلع الوهمية ما أطلق عليه البعض فك الارتباط (Disembedding)، وهي عبارات حميدة تخفي أشكال العنف من الاستلاب، سواء الكارثي أو البطيء، في العنف اليومي (Nixon, 2011).

- لا يقل الحرمان من السلعة أهمية عن السلعة، وإنتاج النفايات لا يقل أهمية عن إنتاج قيمة الاستعمال (Use-value). ويمكن الاحتجاج على الإقصاء من السوق على أن يكون بأهمية احتجاج الدمج غير المتكافئ.

- وفي دراسة إمكانية الحركات المضادة، يجب أن ندرس القوى المادية التي تقود السوق، وهي القوى الناشئة عن ديناميات الرأسمالية نفسها.

- في ضوء كلّ هذه الاعتبارات فقط، هل من الممكن أن نسأل ما إذا كانت الحركات الاجتماعية التي تروج اليوم، عن قصد أم لا، تؤدي دوراً في تقدّم السوق أو عكسها؟

في إعادة فهم كتاب التحوّل الكبير في هذا السبيل، قد نقع في خطر التعميم الوهمي. وهذا دائماً مربوط بوجهة نظر المراقب، ويجب أن يأخذ بعين الاعتبار موضعه. وعلى

الرغم من معالجة بولاني لموضوعة الاستعمار، فإن وجهة نظره غريبة حكماً. إن إعادة نشر وتوسيع مفهوم السلع الوهمية، والاعتراف بالترابط بين السلعة والحرمان منها، يمكن أن يلقي الضوء على الحركات الاجتماعية في كل ركن من أركان المعمورة. ومع ذلك، يمكن أن يستمرّ تعاقب موجات من السوقنة لأمريكا اللاتينية وآسيا والشرق الأوسط. هل من الممكن تطوير منظور بولاني من الجنوب أم أنه أوروبي حكماً؟

كما أصبح علم الاجتماع أكثر شمولاً، تمّ تجاهل الاستشراق لصالح علم الاجتماع العالمي الذي يتحدث عن تجارب متنوعة، ولم يعدّ بإمكاننا إبراز الخاص (Particular) - سواء أكان ذلك في الولايات المتحدة أو فرنسا، وسواء كان ذلك من رجال أو من مستعمرين - إنّه عالمي (Universal)، ولكن لا يمكن أن نقع مرة أخرى في مستنقع من الخصوصيات المنقطعة. لا بُدّ من أن يبني علم الاجتماع العالمي على الحوار بين الخصوصيات، وخاصة الخصوصيات التي حركتها الحركات الاجتماعية، ولكن ليس فقط الحركات الاجتماعية. وبالتالي، يحتاج علم الاجتماع إلى الاستماع إلى الحركات الاجتماعية، بل إعطاء صوت للمستبعدين أيضاً.

لذلك، على علم الاجتماع العالمي، ليس فقط أن يكون علم الاجتماع «من» (of) المجتمع، ولكن علم الاجتماع «في» (in) المجتمع أيضاً، والتعرف إلى مكان السوسيولوجيين، بصفتهم علماء في السياق الكوني. ولكن علماء الاجتماع، ليس لهم فقط، مكان على هذا الكوكب، بل لهم أيضاً مكان في التاريخ. وقد أعطى تعاقب الموجات دفعاً لسلسلة من السوسيولوجيا - المجتمعية، المركزة على الدولة والكوني (أو المعولم). إن دراسة الحركات الاجتماعية لديها أيضاً تاريخية. وقد ورثت نظرية اليوم الحركة الاجتماعية من الماضي، عاكسة فترة الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين - فترة من التوسع الرأسمالي من خلال أسواق تديرها الدولة. وفي سياق الموجة الثالثة من السوقنة، ندعو إلى نظرية مختلفة من الحركات الاجتماعية لترجم اللحظة والدعوة إلى البدائل، وهذا ما سماه إريك رايت (Wright, 2010) «البيوتوبيا الحقيقية» (Real Utopias).

إن السوسيولوجيين هم بوجهين، فهم في وقت واحد مشاركون في المجتمع ومراقبون له. ولا يمكن تجاهل أي وجه. إن تأكيد هذه الانعكاسية ليس لإثبات استحالة العلم، ولكن لتعزيز تطوره، للتحرك نحو شمولية/عالمية حقيقية بدلاً من شمولية/عالمية كاذبة. إن التوصل إلى تفاهم مع ما يجري في العالم، يحمل تحديات، وبخاصة في الوقت الذي كان فيه إنتاج المعرفة، بما في ذلك المعرفة السوسيولوجية، يخضع لقوى الترشيح والتسليع. لم يعدّ بوسعنا أن ندعي أننا خارج المجتمع الخارجي عندما يغزو المجتمع حياتنا العلمية. ويمكننا أن نكون متواطئين في تسليع معرفتنا، وبيعها لمن يشتريها بسعر أعلى، أو أننا يمكن أن نوحّد قواها مع الجماهير التي تعاني مصيراً مماثلاً، إذ لا يوجد موقف محايد، ولا وجود من هو خارج الواقع.

هناك، بالتالي، ثلاثة تحديات لعلم الاجتماع العالمي: التحدي الأول هو أن يؤلّف علم الاجتماع من المجتمع، والتحدي الثاني هو بناء علم الاجتماع في المجتمع، والتحدي الثالث

هو بناء علم الاجتماع للمجتمع، والدفاع عن الكائن ذاته - المجتمع المدني - الذي كان أساس علم الاجتماع الأصلي. في الواقع، نشأ علم الاجتماع مع المجتمع المدني في النصف الثاني من القرن التاسع عشر كردّ فعل على الموجة الأولى - السوقية. وقد اتخذت جميع أنحاء علم الاجتماع تاريخها من وجهة نظر المجتمع المدني ضدّ أصولية السوق. وكان هذا صحيحاً، ليس فقط من ماركس، وفيرير، ودوركهايم، ولكن أيضاً من بارسونز، ووالرشتاين، وتورين، وبوردديو. ومع ذلك، سيكون من الخطأ التوقف عند المجتمع المدني، لأن هناك عالماً أسفل المجتمع المدني، ويتمثل بأولئك الذين طردوا من السوق. إنه عالم من المستبعدين، وقد تمّ التنظير له من قبل الفكرة النسوية، ونظرية الكويبر (Queer Theory)، ونظرية العرق النقدية، والأكثر صراحة هي دراسات ظاهرة التبعية (Subaltern Studies) (Chatterjee, 2004). وفي حين يقلق علم الاجتماع نفسه مع الطريقة التي تخلق الموجة الثالثة لسوقية الإقصاء والدمج غير المتكافئ، يقوم الاقتصاد التقليدي والعلوم السياسية التقليدية على نحو متزايد - على الرغم من المنشقين - على تغذية الأيديولوجيات التي تبرر سوقية الموجة الثالثة وتعاون الدول فيها.

قامت لجنة غالبنكيان (Gulbenkian Commission, 1996)، مفكرة في المعضلات التي تواجه العلوم الاجتماعية، برئاسة إيمانويل والرشتاين، بالدعوة إلى حلّ الحدود بين الاختصاصات. وهي تركة من تقسيم القرن التاسع عشر الذي ينطوي على مفارقة تاريخية، بين الدولة والاقتصاد والمجتمع المدني. وبعد أن شهد القرن العشرون محاولات لتعددية الاختصاص، نجد أنفسنا اليوم مرة أخرى في وحي القرن التاسع عشر. فإذا كان ينبغي أن يكون علم الاجتماع مفرداً، سوف يسيطر عليه الاقتصاد والعلوم السياسية، وسيختفي ببساطة علم الاجتماع بأفاقه النقدية^(١٦).

إن مستقبل علم الاجتماع يكمن بترابطه مع التخصصات المجاورة، مثل الأنثروبولوجيا والجغرافيا البشرية، في ترسيم التوسع المدمر للسوق. ليس علم الاجتماع ضدّ السوق في حدّ ذاتها، ولكن ضدّ الإفراط في تمددها. وكما قالها البابا فرانسيس: هي السيطرة على السوق بدلاً من أن تسيطر عليها.

وإذا كان رئيس الكنيسة الكاثوليكية وكبار خبراء الاقتصاد يتجهون نحو علم الاجتماع، يجب أن نتحمّل مسؤولية أكبر كمنقذين وكمتمدخين في المجتمع، إذ يتسم علم الاجتماع بوضعية فريدة لمواجهة العالم غير العادل: أولاً، لفهم اللامساواة وأشكالها المتقاطعة المتعددة؛ وثانياً، الاعتراف بأننا جزء حيّ من تلك اللامساواة، جنباً إلى جنب مع الحركات الاجتماعية؛ وثالثاً، لتحقيق ذلك، على الرغم من كلّ خلافاتنا، يرتبط مصيرنا كعلماء اجتماع ارتباطاً وثيقاً بمصير الإنسانية ■

(١٦) أظهرت ماريون فوركارد (Marion Fourcade) ومعاونوها مدى قوة المهن الاقتصادية من خلال النظر إلى انتشارها العالمي والتماسك الداخلي و«التفوق» الذي تحقّقه، انظر: (Fourcade, 2006 and Fourcade, Ollion and Algan, 2015).

المراجع

- Abaza, Mona (2014). «Post January Revolution Cairo: Urban Wars and the Reshaping of Public Space.» *Theory, Culture and Society*, <<http://tcs.sagepub.com/content/31/7-8/163>>.
- Agarwala, Rina (2013). *Informal Labor, Formal Politics, and Dignified Discontent in India*. New York: Cambridge University Press.
- Alexander, Peter [et al.] (2013). *Marikana: Voices from South Africa's Mining Massacre*. Johannesburg: Jacana Media.
- Arrighi, Giovanni (1994). *The Long Twentieth Century: Money, Power and the Origins of Our Times*. London: Verso.
- Arrighi, Giovanni (2003). «The Social and Political Economy of Global Turbulence.» *New Left Review*: no. 20.
- Arrighi, Giovanni (2007). *Adam Smith in Beijing: Lineages of the Twenty-first Century*. London: Verso.
- Barnard, Alex (2015). *Waving the Banana at Capitalism: Freegans and the Politics of Waste in New York City*. Minneapolis, MN: University of Minnesota Press.
- Bauman, Zygmunt (2000). *Liquid Modernity*. Cambridge, MA: Polity Press.
- Bauwens, Michel (2009). «Class and Capital in Peer Production.» *Capital and Class*: no. 97.
- Bayat, Asef (2013). *Life as Politics: How Ordinary People Change the Middle East*. Stanford, CA: Stanford University Press.
- Benski, Tova [et al.] (eds.) (2013). «From Indignation to Occupation: A New Wave of Global Mobilization.» *Current Sociology*: vol. 61, no. 4.
- Blyth, Mark (2002). *Great Transformations: Economic Ideas and Institutional Change in the Twentieth Century*. New York: Cambridge University Press.
- Boltanski, Luc (2011). *On Critique: A Sociology of Emancipation*. Cambridge, MA: Polity Press.
- Braverman, Harry (1974). *Labor and Monopoly Capital: The Degradation of Work in the Twentieth Century*. New York: Monthly Review Press.
- Castells, Manuel (2012). *Networks of Outrage and Hope: Social Movements in the Internet Age*. Cambridge, MA: Polity Press.
- Castree, Noel (2003). «Commodifying What Nature?.» *Progress in Human Geography*: vol. 27, no. 3.
- Castree, Noel (2008). «Neoliberalizing Nature: The Logics of Deregulation and Reregulation.» *Environment and Planning*: vol. 40, no. 1.
- Chatterjee, Partha (2004). *The Politics of the Governed: Reflections on Popular Politics in Most of the World*. New York: Columbia University Press.
- Chuang, Julia (2014). «China's Rural Land Politics: Bureaucratic Absorption and the Muting of Rightful Resistance.» *The China Quarterly*: vol. 219, no. 3, September.
- Chun, Jennifer Jihye (2009). *Organizing at the Margins: The Symbolic Politics of Labor in South Korea and the United States*. Ithaca, NY: Cornell University Press.
- Cox, Laurence and Alf Gunvald Nilsen (2014). *We Make Our Own History: Marxism and Social Movements in the Twilight of Neoliberalism*. London: Pluto Press.
- Dörre, Klaus (2010). «Social Classes in the Process of Capitalist Landnahme: On the Relevance of Secondary Exploitation.» *Socialist Studies*: vol. 6, no. 2.
- Dörre, Klaus (2012). «Finance Capitalism, Landnahme and Discriminating Precariousness: Relevance for a New Social Critique.» *Social Change Review*: vol. 10, no. 2.

- Fominaya, Cristina Flesher (2014). *Social Movements and Globalization: How Protests, Occupations and Uprisings are Changing the World*. London: Palgrave Macmillan. (Sociology for Globalizing Societies)
- Fourcade, Marion (2006). «The Construction of a Global Profession: The Transnationalization of Economics.» *American Journal of Sociology*: vol. 112, no. 1.
- Fourcade, Marion and Kieran Healy (2013). «Classification Situations: Life Chances in Neoliberal Society.» *Accounting, Organizations and Society*: vol. 38, no. 8.
- Fourcade, Marion, Etienne Ollion and Yann Algan (2015). «The Superiority of Economists.» *Journal of Economic Perspectives*: vol. 29, no. 1.
- Francis, Pope (2013) *Apostolic Exhortation*. Rome: Vatican Press.
- Fraser, Nancy (2012). «Can Society be Commodities all the Way Down?.» Fondation Maison des Sciences de L'Homme (Paris): Working Paper Series, no. 18.
- Fraser, Nancy (2013). «A Triple Movement?: Parsing the Politics of Crisis after Polanyi.» *New Left Review*: vol. 81.
- Galbraith, James K. (2012). *Inequality and Instability: A Study of the World Economy Just Before the Great Crisis*. New York: Oxford University Press.
- Grinberg, Lev L. (2014). «Why Occupy?: Comparing Global-local Political Processes in 2011: Tunisia, Egypt, Chile and Israel.» (Unpublished Manuscript, XVIII ISA World Congress, Yokohama).
- Gulbenkian Commission (1996). *Open the Social Sciences: Report of the Gulbenkian Commission on the Restructuring of the Social Sciences*. Stanford, CA: Stanford University Press. (Mestizo Spaces/Espaces Metisses)
- Habermas, Jürgen (1971). *Knowledge and Human Interests*. Boston, MA: Beacon Press.
- Hanieh, Adam (2013). *Lineages of Revolt: Issues of Contemporary Capitalism in the Middle East*. Chicago, IL: Haymarket Books.
- Harvey, David (2003) *The New Imperialism*. New York: Oxford University Press. (Clarendon Lectures in Geography and Environmental Studies)
- Harvey, David (2005). *A Brief History of Neoliberalism*. New York: Oxford University Press.
- Harvey, David (2006). *Spaces of Global Capitalism*. London: Verso Books.
- Hasegawa, Koichi (2014). «The Fukushima Nuclear Accident and Japan's Civil Society: Context, Relations, and Policy Impacts.» *International Sociology*: vol. 29, no. 4.
- Hetland, Gabriel and Jeff Goodwin (2013). «The Strange Disappearance of Capitalism from Social Movement Studies.» in: Colin Barker [et al.] (eds.) *Marxism and Social Movements*. Chicago, IL: Haymarket Books. (Historical Materialism; 46)
- Ishchenko, Volodymyr (2014). «Ukraine's Fractures.» *New Left Review*: no. 87.
- Jaeger, A. (2014). «Sorting Out Environmental Politics: The Riddle of Recycling.» (Master Theses, Department of Sociology, University of California, Berkeley).
- Jessop, Bob (2007). «Knowledge as a Fictitious Commodity: Insights and Limits of a Polanyian Perspective.» in: Ays e Buğ ra and Kaan Ağ artan (eds). *Reading Karl Polanyi for the Twenty-first Century*. London: Palgrave Macmillan.
- Krippner, Greta (2011). *Capitalizing on Crisis: The Political Origins of the Rise of Finance*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Lallement, Michell (2015). *L'Âge du faire: Hacking, travail, anarchie*. Paris: Seuil.
- Levien, Michael (2013). «The Politics of Dispossession: Theorizing India's «Land Wars»» *Politics and Society*: vol. 41, no. 3.
- Mandel, Ernest (1995). *Long Waves of Capitalist Development: A Marxist Interpretation*. London: Verso.

- Marginson, Simon and Imanol Ordorika (2011). «El Central Volume de la Fuerza»: Global Hegemony in Higher Education and Research.» in: Diana Rhoten and Craig Calhoun (eds.). *Knowledge Matters: The Public Mission of the Research University*. New York: Columbia University Press.
- Mason, Paul (2013). *Why It's Still Kicking Off Everywhere: The New Global Revolutions*. London: Verso.
- Milkman, Ruth and Ed Ott (eds.) (2014). *New Labor in New York: Precarious Workers and the Future of the Labor Movement*. Ithaca, NY: Cornell University Press.
- Milkman, Ruth, Joshua Bloom and Victor Narro (eds.) (2010). *Working for Justice: The L. A. Model of Organizing and Advocacy*. Ithaca, NY: Cornell University Press.
- Nixon, Rob (2011). *Slow Violence and the Environmentalism of the Poor*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Piketty, Thomas (2014). *Capital in the Twenty-first Century*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Pleyers, Geoffrey (2010). *Alter-Globalization: Becoming Actors in the Global Age*. Cambridge, MA: Polity Press.
- Polanyi, Karl (2001 [1944]). *The Great Transformation: The Political and Economic Origins of Our Time*. Boston, MA: Beacon Press.
- Platt, Jennifer (1998). *A Brief History of the ISA, 1948-1997*. Madrid: International Sociological Association.
- Reich, Adam Dalton (2014). *Selling Our Souls: The Commodification of Hospital Care in the United States*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Roy, Ananya (2010). *Poverty Capital: Microfinance and the Making of Development*. New York: Routledge.
- Sen, Amartya (1995). *Inequality Reexamined*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Silver, Beverly and Giovanni Arrighi (2003). «Polanyi's «Double Movement»: The Belle Epoque of British and U. S. Hegemony Compared.» *Politics and Society*: vol. 31, no. 2.
- Smelser, Neil (1959). *Social Change in the Industrial Revolution: An Application of Theory to the British Cotton Industry*. Chicago, IL: University of Chicago Press.
- Smelser, Neil (1962). *Theory of Collective Behavior*. New York: Free Press.
- Smith, Neil (2007). «Nature as Accumulation Strategy.» *Socialist Register*: vol. 43.
- Standing, Guy (2011). *The Precariat: The New Dangerous Class*. London: Bloomsbury Academic.
- Stern, Nicholas (2007). *The Economics of Climate Change: The Stern Review*. Cambridge, MA: Cambridge University Press.
- Stiglitz, Joseph (2012). *The Price of Inequality: How Today's Divided Society Endangers Our Future*. New York: W. W. Norton.
- Streeck, Wolfgang (2014). «How Will Capitalism End?.» *New Left Review*: no. 87, May-June.
- Thompson, Edward Palmer (1963). *The Making of the English Working Class*. London: Victor Gollancz.
- Touraine, Alain (1988). *Return of the Actor: Social Theory in Postindustrial Society*. Minneapolis, MN: University of Minnesota Press.
- Woodruff, David (1999). *Money Unmade: Barter and the Fate of Russian Capitalism*. Ithaca, NY: Cornell University Press.
- Wright, Erik Olin (2010). *Envisioning Real Utopias*. London: Verso.